



الجلسة العامة ١٥

الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرايل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

اصطُحِب السيد دراغان كوفيتش، رئيس هيئة
رئاسة البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم الجمعية
العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دراغان
كوفيتش، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، وأن أدعوه
إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوفيتش (تكلم بالبوسنية، وقدم الوفد
النص الانكليزي): يسرني ويشرفني للغاية أن أحاطب
الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. واسمحوا لي في
البداية يا سيدي الرئيس بأن أزجي لكم التهاني الصادقة على
انتخابكم وأن أرجو لكم كل التوفيق في رئاستكم الجمعية
في هذه الدورة.

بالرغم من أننا دلفنا إلى الألفية الجديدة بتصميم
واضح على العمل من أجل مستقبل أفضل، مشتركين في
رؤية للتضامن العالمي والأمن المشترك أعربنا عنها في إعلان
الألفية، فنحن نشهد زيادة في الأحداث المساوية، التي تحدث
بصفة يومية تقريباً. وتضطرنا المأساة التي وقعت في بغداد يوم

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

مشاركة فلسطين في أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أنتقل إلى البنود
المدرجة في جدول أعمالنا اليوم، أود أن أوجه اهتمام
المندوبين إلى مسألة تتعلق بمشاركة فلسطين بصفة مراقب في
هذه الدورة وفي أعمال الجمعية العامة.

وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و١٧٧/٤٣ المؤرخ
١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٢٥٠/٥٢ المؤرخ
٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، ووفقاً لمذكرة الأمين العام الواردة في
الوثيقة A/52/1002، سوف تشارك فلسطين بصفة مراقب في
أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، دونما حاجة
أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل الإدلاء بأي بيان.

**خطاب السيد دراغان كوفيتش، رئيس هيئة رئاسة
البوسنة والهرسك**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى
خطاب لرئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



لنجاح المفاوضات والتوفيق بين الخلافات وصولاً إلى قرارات مقبولة لدى جميع الأطراف.

ونحن في البوسنة والهرسك قد تعلمنا قيمة الحوار بشق النفس. وانظر إلى تاريخنا القريب، الذي أدى خلاله نقص الحوار إلى سوء الفهم والصراعات وأعمال القتال وما نجم عنها من خسائر مأساوية في الأرواح، ونزوح الشباب، وتدمير الاقتصاد على مدى العقد الماضي. ولم يشهد المجتمع الدولي بأسره هذه المأساة فحسب، بل دُعي إلى المشاركة النشطة في التغلب عليها.

ولا أملك إلا أن أشعر بالفخر وأنا أحاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيساً لدولة البوسنة والهرسك، التي لم يعد المجتمع الدولي يراها منطقة من مناطق الأزمات. بل إنها قد أصبحت دولة تشارك بهمة في عمليات تحقيق الاستقرار سواء في المنطقة وفي أرجاء العالم. فالبوسنة والهرسك تسهم في إقرار الأمن والرخاء على الصعيد الإقليمي والأوروبي والعالمي بدءاً من مبادرة وسط أوروبا وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والتزاماً منا بإجراء الإصلاحات في الوقت ذاته، نسعى لإرساء قواعد للتغلب على تداعيات الصراعات الأخيرة ونتفاني في احترام حقوق الإنسان الخاصة بجميع الأفراد والشعوب، فضلاً عن أوجه التباين الثقافي والديني وغيرها بينهم.

وأود أن أشير إلى أن سلطات البوسنة والهرسك توجه أولوية للنهوض بالاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد ولتعزيز الدور الذي يؤديه على الصعيد الدولي من خلال تنفيذ الإصلاحات المقررة. وأنا واثق أننا في البوسنة والهرسك، وبتعاون شبيه بالشراكة مع الممثل السامي للأمم المتحدة وسائر ممثلي الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، سنجد أفضل الحلول لتنفيذ الإصلاحات، وأنسب الحلول

١٩ آب/أغسطس إلى إعادة النظر في الإنجازات والقيم الحقيقية للحضارة اليوم وإعادة فحص الصلات بين الفقر، والتنمية، والقدرة الذاتية على الاستدامة، واحترام حقوق الإنسان، والسعي من أجل التقدم الحقيقي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب علينا بوعي كامل بالتحديات العالمية التي تواجهنا أن نعد العدة لحملة طويلة ومنهكة، نعمل فيها خطوة خطوة ونعالج المشاكل واحدة واحدة، من أجل التخفيف من حدة الفقر وتحقيق تنمية البلدان المتخلفة، مع مكافحة بلاء الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، أينما نشأت هذه الأخطار.

وها هو العالم مرة أخرى يواجه تحديات جديدة. واستجابة لها على الأمم المتحدة أن تتخذ من جديد قرارات حاسمة. والفقر وانتشار الأسلحة والإيدز من أكبر العوامل زعزعة للاستقرار على المسرح الدولي، وكذلك الإرهاب. ولذلك فإنني مقتنع بإخلاص بأن مناقشات هذا العام فيما يتعلق بجميع هذه المسائل، ولا سيما مسألة الإرهاب، سوف تمهد الطريق صوب التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن التدابير المحددة التي يتعين اتخاذها ومن ثم ستكسب الأمم المتحدة مرجعية جديدة، هي في أمس الحاجة إليها للتصدي للأخطار التي تتهدد السلام الدولي، والصحة والاستقرار والأمن الجماعي.

واسمحوا لي أن أغتتم هذه الفرصة للتشديد على أهمية الحوار في حل أشد المسائل إلحاحاً في يومنا هذا. فالحوار لا غنى عنه، وغني عن القول إنه لا يمكن أن يدور إلا بين من هم على استعداد للقيام به. ويشكل الحوار المستند إلى الاحترام المتبادل أداة رئيسية لتحسين العلاقات وللتعاون بين الشعوب والبلدان. كما أنه شرط جوهري

متبادل وإقامة علاقات حوار وعلاقات إقليمية جيدة، والتزامها بذلك.

ويجب أن أشدد على أنه لا تزال توجد قضايا معلقة عديدة ومهام غير مكتملة في البوسنة والهرسك. وأنا مقتنع بأن البوسنة والهرسك ستنجح في عملية تقوية المؤسسات المشتركة وإقامة إطار قانوني قوي. ونحن ملتزمون بالوفاء بجميع تعهدات البوسنة والهرسك الدولية، لا سيما التعهدات المتعلقة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمشاركة في الجهود العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة، واحترام حقوق الإنسان، وعودة اللاجئين والمشردين، والتنفيذ الكامل لقوانين الملكية وإعادة الأملاك إلى أصحابها الحقيقيين.

وتتمثل أولويتنا المطلقة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونحن نرى أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الصعيد الدولي، بدور ريادي في هذه الحرب. وتعزم البوسنة والهرسك، بالتعاون مع بلدان أخرى، التصدي بفعالية لهذه القضية، التي تمثل تهديدا للعالم المتحضر بأسره. ولما كنا في البوسنة والهرسك نلتزم التزاما تاما بمكافحة الإرهاب، فإننا قمنا، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي أكملت مهمتها بنجاح في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بإنشاء دائرة من أحدث دوائر الحدود. إضافة إلى ذلك، أجرينا تحسينا لإطارنا القانوني ونكافح الاتجار بالمرأة والأطفال بفعالية، وهو شكل حديث من أشكال العبودية. وقد سلمت في الآونة الأخيرة حكومة الولايات المتحدة بجهودنا وانتقلنا، نتيجة لذلك، إلى الفئة ب.

وموضوع الأشخاص المفقودين موضوع حساس وصعب بشكل خاص للبوسنة والهرسك. ويتعين علينا أن نبذل جهودا إضافية، بمساعدة المجتمع الدولي، لنوفر على

القانونية لتحقيق تنمية اقتصادية أسرع في البلاد، وإيجاد فرص حقيقية لإدماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي.

وفي عملية انضمام البوسنة والهرسك إلى التكامل الأوروبي، انتهينا للتو من مناقشات مع اللجنة الأوروبية في إطار دراسة الجدوى. وكان العمل بشأن مهام اللجنة الأوروبية تجربة إيجابية في إقامة الشراكات مع المجتمع الدولي. ونحن ندخل الآن مرحلة جديدة، مقتنعين بأن العملية التي استهلكت ستسفر عن تلبية جميع شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي. ويأتي هذا نتيجة لقرار سلطات البوسنة والهرسك بأن تقرر مصيرها بنفسها، وأن يتصدى للتحديات الكبيرة، مثل مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وتقوية المؤسسات، وإصلاح النظام القانوني، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتخفيض معدل البطالة.

ونحن ملتزمون بالسير على طريق الاستراتيجيات التي ثبت نجاحها للتغلب في أسرع وقت ممكن على الإرث الصعب الذي ورثناه من الماضي ولبدء بناء بوسنة وهرسك حديثة بتفاهم متبادل. وبهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نوصل لأجيال المستقبل رسالة سلام وتنمية للعالم بأسره تستند إلى التفاهم والتسامح المتبادلين.

لقد تسلمت البوسنة والهرسك هذا العام رئاسة عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا. ونحن مرتاحون للإجراءات الإيجابية التي اتخذت في مجالي تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة في منطقة البلقان وإدماج بلدان غربي البلقان في الهياكل الأوروبية الأطلسية. وأنا سعيد باتفاقات المواءمة المتبادلة والأولويات المشتركة التي لقيت الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي، من خلال ميثاق تحقيق الاستقرار، كما لقيت الدعم الكامل من بلدان صديقة عديدة في العالم ومن منظمات التمويل الدولية وغيرها من المنظمات. وأكثر ما يسعدني أن بلدان المنطقة أكدت استعدادها لإقامة تعاون

شرط مسبق لتشارك البوسنة والهرسك مشاركة كاملة في ترتيبات الأمن المشتركة، من خلال العضوية في مبادرة الشراكة من أجل السلام وفي منظمة حلف شمال الأطلسي.

ونعلق الآن أهمية كبيرة على إصلاح وتحديث نظام التعليم في البوسنة والهرسك. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أننا سنتمكن، عن طريق العناية بالفرد وضمان الحق الجماعي في التعليم بلغة الشخص المعني وحروفه الأبجدية، من تعزيز الحوار والتسامح المتبادلين ليتسنى لنا الحفاظ على مجتمع البوسنة والهرسك المتعدد الثقافات.

ونخطط أيضاً لالتهاء في العام القادم من إعادة بناء الجسر القديم في موستار، حيث نزمع الاحتفال مرة أخرى بإعادة توحيد ضفتي النهر وسكاهما. وهذا هو أسلوبنا في إرسال رسالة عالمية لجميع الحضارات: فهذا الجسر مبني بمواد متنوعة الثقافات، إنه مزيج من تقاليد متنوعة ونموذج لحل ممكن وواضح على الرغم من الصراعات والخلافات الموجودة في العالم. وبهذا أدعوكم إلى اغتنام هذه الفرصة وجعل هذا الجسر رمزا للوحدة في السنة القادمة.

ولقد أحررت الانتخابات في البوسنة والهرسك قبل عام تقريبا. وهذه المرة، أيد المجتمع الدولي تأييدا كاملا نتائج الانتخابات. وأعرب المجتمع الدولي عن استعداده لدعم العملية الديمقراطية في البوسنة والهرسك وحددنا، نحن السلطات المنتخبة، خيارنا من خلال الإصلاحات التي تهدف إلى إقامة دولة البوسنة والهرسك الحديثة.

ونحن ملتزمون بأخذ زمام المبادرة وتحمل مزيد من المسؤوليات. وأثناء فترة الأشهر الستة عشر التي أمضاها المفوض السامي في منصبه، فرض قوانين في الشهور الثمانية الأولى ضعف ما فرضه في الشهور الثمانية الأخرى. ويسعدنا أن نلاحظ الاتجاه نحو تخفيض عدد القوانين التي فرضت هذا العام، ولكن هدفنا النهائي هو أن تكون البوسنة والهرسك

الأقل فرصة للأسر الحزينة لتكتشف مكان وجود أحبائها، ومعرفة ما حدث لهم، وأين دفنوا، والتعرف على بقاياهم ودفنهم بكرامة.

اسمحوا لي أن أشير إلى أن البوسنة والهرسك الآن مكان أفضل للأعمال التجارية مما كانت عليه قبل عام تقريبا، وذلك نتيجة لاكتمال الإصلاحات أثناء هذا العام على وجه الخصوص. وأود أن أذكر، على سبيل المثال، أن لجنة بولدوزر أعادت صياغة ٥٠ من القوانين والأنظمة كانت لا تشجع المبادرة الخاصة وتخلق أي مفهوم للعمل التجاري. وبقيام البوسنة والهرسك بإيجاد إطار قانوني وبيئة أكثر مؤاتة للعمل التجاري، فإنها أصبحت مكانا أفضل لفرص الاستثمار والعمالة.

إلا أننا يجب ألا نتراخى، ويجب أن نزيد من تسارع عملية الإصلاحات الاقتصادية. فاستمرار السير في عملية الخصخصة وإدخال مزيد من الإصلاحات على النظام القضائي مسألتان هامتان للغاية لإيجاد بيئة أعمال تجارية أكثر أمنا، لفتح البلد أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونحن نقوم الآن بعملية لإعادة هيكلة نظام الضرائب وتبسيطه من خلال إيجاد نظام واحد للجمارك وضريبة القيمة المضافة، مما يقضي على الفساد وجرائم ذوي الياقات البيضاء. ولتشجيع كامل عملية إيجاد بيئة مؤاتة للاستثمار في البوسنة والهرسك، سنستضيف في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في موستار مؤتمرا للاستثمار الدولي، حيث سنعرض الحالة الاقتصادية الجديدة في البوسنة والهرسك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هوشيت (لكسمبرغ).

فضلا عن ذلك، نعكف في الأيام الأخيرة، على وضع اللمسات الأخيرة على إصلاحات القوات المسلحة وجهاز مخابرات الدولة، إدراكا منا أن نظام الأمن الحديث

واليوم، فإن البوسنة والهرسك دولة مستدامة، بفضل المساهمات السخية ومساعدة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة وأبرز شخصياتها القيادية الشهيرة، بمن في ذلك الفقيه سرجيو فييرا دي ميلو الذي سيذكر في البوسنة والهرسك بصفته رئيساً للشؤون المدنية في بعثة الأمم المتحدة. وسنظل ممتنين على الدوام لهؤلاء الذين مدّوا لنا أيديهم في أوقات الحاجة والأوقات العصيبة.

واليوم، فإن البوسنة والهرسك، دولة تمضي في طريقها لأن تصبح جزءاً من أوروبا، وتطمح إلى تهيئة بيئة لن تتوقف فيها عودة اللاجئين والأشخاص المشردين لأسباب سياسية أو اقتصادية، بل سيجري تشجيعها بسبب الازدهار والاستدامة الاقتصاديين الذي سيتحقق من خلال جهودنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ناتساغين باغاباندي، رئيس منغوليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس منغوليا.

اصطحب السيد ناتساغين باغاباندي، رئيس منغوليا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ناتساغين باغاباندي، رئيس منغوليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

عضوا في الاتحاد الأوروبي. ومصير البوسنة والهرسك هذه بأيدي مواطنيها وهي سائرة على طريق العودة إلى الاندماج الأوروبي، بقوة أكبر في محركات مؤسستها وقوة أقل في شاحنة القطر التي يمثلها ممثل الأمم المتحدة السامي. وقبل كل شيء، للبوسنة والهرسك هذه دستور صمم ليناسب شعوبها وليناسب كل مواطن فيها.

دعوني أحتتم بالتطلع إلى المستقبل. لقد رشحن أنفسنا لعضوية مجلس الأمن في عام ٢٠١٠، مؤكداً مجدداً على التزامنا ببناء دولة تتشاطر تجربتها الإيجابية وتشارك بفعالية في بناء السلم العالمي في إطار منظومة الأمم المتحدة، التي نأمل أن تكون في ذلك الوقت قد جرى إصلاحها وأعيد تنشيطها. ونحن نسهم بالفعل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إثيوبيا وإريتريا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيمور - ليشتي. ونحن مستعدون لإرسال وحدة نقل ومراقبين عسكريين وضباط شرطة مدنية إلى ليبيريا.

إننا نخطط لاستيفاء الشروط المحددة لعضوية الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٠٩، ولنلتزم التزاماً تاماً بتنمية البوسنة والهرسك على أساس الاستقرار وسيادة القانون والديمقراطية واقتصاد السوق. وأصبحنا نخطى تدرجياً بالتقدير لتنفيذنا إصلاحات ديمقراطية واقتصادية ولمواءمة أولوياتنا مع المعايير الدولية.

ونخطط لاستضافتنا في العام المقبل، من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ في سرايفو، المؤتمر الحكومي الدولي الثاني لبلدان أوروبا ووسط آسيا حول الطفولة، بالتعاون مع حكومة ألمانيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويمثل المؤتمر متابعة للمشاورات الإقليمية التي عقدت في برلين عام ٢٠٠١، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية التي كرسّت للطفولة عام ٢٠٠٢.

من كل ذلك، أن أهمية الأمم المتحدة في حد ذاتها أصبحت موضع شك.

ولذلك، يتعين علينا أن نؤكد من جديد، وعلى أعلى مستوى، التزامنا المشترك بتنفيذ أهداف الألفية الإنمائية التي تم اعتمادها بالإجماع في مؤتمر القمة، وأن نعيد التأكيد على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة وتعددية الأطراف في مواجهة التحديات الجسيمة في القرن الحادي والعشرين.

ولقد دعمت منغوليا دوما الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة التي تخدم مصالح دولها الأعضاء، وباعتبارها الأداة الرئيسية للتعاون المتعدد الأطراف، في ضوء مقاصدها ومبادئها الأساسية فضلا عن تمثيلها العالمي. وتؤيد منغوليا أمما متحدة تم إصلاحها وتنشيطها، تتكيف مع الحقائق الدولية الناشئة، وتضطلع بدور أكبر في جميع المجالات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وتسوية المسائل الاقتصادية والاجتماعية الملحة وتعزيز التنمية المستدامة.

ومنغوليا، إسهاما عمليا منها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تسعى لتوفير ما يلزم من موظفين في بعثاتها المختلفة، وتدعم الجهود الرامية إلى جعل بعثات بناء السلم أكثر فعالية مع التركيز المتزايد على الدبلوماسية الوقائية. ومع تأكيدها على الأهمية المتزايدة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة المشاركين في بعثات حفظ السلام والبعثات الإنسانية، فإن وفدي يؤيد تأييدا كاملا التدابير الإضافية التي اعتمدها مجلس الأمن مؤخرا تحقيقا لهذا الغرض. وقد وقّعت منغوليا على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وتعترم التصديق عليها في المستقبل القريب.

ويشاطر وفدي القلق حيال بطء وتيرة عملية إصلاح الأمم المتحدة التي بدأها الأمين العام قبل عدة سنوات. ومن

الرئيس باغاباندي (تكلم بالمنغولية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بالتهاني القلبية للرئيس على انتخابه بالإجماع رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معربا عن ثقتي بأنه تحت قيادته القديرة ستنجز هذه الدورة مهمتها بنجاح تام.

لقد ثبت أن السنة الماضية اتصفت بالتحدي والأمم المتحدة التي تبلغ من العمر ٥٨ عاما، والتي ما فتئت تعمل طوال هذه السنوات على صون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعم التنمية والتقدم. علاوة على ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء أن الأمم المتحدة والموظفين التابعين لها، الذين يكرّسون حياتهم لمساعدة الشعوب والبلدان المتضررة بالحروب والصراعات المسلحة قد أصبحوا أهدافا للأعمال الإرهابية. ولكننا نؤمن بإمانا راسخا بأن المهمة النبيلة للفقيد الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وعدد من موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين فقدوا أرواحهم الغالية خلال مساعدتهم ودعمهم شعب العراق، لن تضيع هباء.

وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في بداية القرن الجديد، أكد قادة العالم من جديد على التزامهم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأعلنوا عن تصميمهم القوي للعمل معا من أجل التوصل إلى أمم متحدة أكثر كفاءة وأكثر حيوية.

ومع ذلك، فإن ظهور حالة دولية معقدة وما يلحقها من تطورات تلقي بالشكوك حيال قدرة الأمم المتحدة على تطوير التصدي السريع والملائم للآزمات الدولية، وصون السلم والأمن الدوليين، ومنع الصراعات المسلحة، وحل المسائل الملحة في البلدان التي مزقتها الحروب ومساعدتها بطريقة فعالة في بناء المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. والأهم

والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وندرة مياه الشرب، والتلوث البيئي، وتغير المناخ العالمي، وكلها ترتب آثارا سلبية على الأمن الإقليمي والدولي.

وتعتبر منغوليا، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار النووي والاتفاقيات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أنه من الضروري ضمان عالمية تلك المعاهدات والاتفاقيات؛ وتناول مسائل نزع السلاح بشكل شامل؛ وزيادة تخفيض كل أنواع الأسلحة؛ ومساعدة مؤتمر نزع السلاح للخروج من حالة الجمود الراهنة؛ وتعزيز آليات رصد المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ومنغوليا، بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية، تؤيد تأييدا كاملا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم، وتعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تقدم ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، وكذلك للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعم منغوليا إبرام معاهدة متعددة الأطراف لهذا الغرض.

وتدعو منغوليا إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وإلى حل سلمي لمسألة البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد فإننا نؤيد استمرار المحادثات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وتؤيد منغوليا تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط ولتنفيذ خارطة الطريق. وتؤيد إرساء سلم دائم وعادل في المنطقة على أساس ضمان المصالح المشروعة للأطراف المعنية.

وتشاطر منغوليا الدول الأخرى قلقها إزاء الوضع غير المستقر واستمرار فقدان الأرواح في العراق بالرغم من إيقاف العمليات العسكرية الأساسية. وتؤيد منغوليا زيادة

هنا، فإننا نعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى التعجيل بالإصلاح من خلال تحديد النهج المبتكرة كي يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن مواجهة التحديات المقبلة بفعالية.

وتعرب منغوليا من جديد عن تأييدها لتوسيع مجلس الأمن على نحو عادل ومنصف من خلال زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، وضمان تمثيل البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، وإعادة النظر في حق النقض، وإضفاء الديمقراطية على أساليب عمل مجلس الأمن عن طريق تعزيز الانفتاح والشفافية في عمله. ونؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة توكل إليهم ولاية القيام بتحليل شامل للتحديات الناشئة وسبل تعزيز الأمم المتحدة.

ويصف البعض عالم اليوم باعتباره أحادي القطب. والبعض الآخر يطعن في ذلك ويدعو إلى عالم متعدد الأقطاب. ويبدو من غير المعقول السعي إلى توجيه البشرية وأنماط وجودها تحت أي سقف أو قيادة معينة، أو محاولة تفكيكها باتجاهات مختلفة.

وفي عالم اليوم الذي يتميز بالعولمة والتكافل، أصبح من الجلي بصورة متزايدة أنه بالرغم من اختلاف وجهات النظر، فإننا جميعا نعيش في قرية عالمية واحدة و تنتفس الهواء نفسه ونشترك في المصير ذاته. إن الفهم والتعاون المتبادلين أخذوا يسودان في هذه الأيام بدلا من الانقسام أو التجزئة أو التهميش أو التمييز. والحقيقة أن الفلسفة الإنسانية المعاصرة تعلمنا أن نتفاعل ونتحالف مع بعضنا البعض بدلا من أن نستبعد الآخرين أو أن نشعرهم بالغرابة.

وبالإضافة إلى التهديدات التقليدية النابعة من انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار تكنولوجيا القذائف الصاروخية والصراعات بين الدول وفي داخلها فإن هناك تهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة،

فقد أصبح من الحتمي على المجتمع الدولي أن يبدي التضامن الحقيقي وأن يتقاسم المسؤولية لتحقيق الصالح العام.

التعاون الدولي ضروري في مواجهة التحديات البيئية على نحو فعال بما في ذلك الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ العالمي، وتلوث المياه والهواء، والتصحر. وفي هذا الصدد، فإن البلدان الصغيرة والفقيرة تستحق انتباها ودعمًا أكبر.

وتشني منغوليا على نتيجة أول مؤتمر وزاري دولي عقدته البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور والبلدان المانحة إلى جانب المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعنية بالتعاون في النقل العابر، وذلك بالتعاون في النقل والمرور العابر الذي عقد في ألماني في كازاخستان في آب/أغسطس من هذا العام تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن التنفيذ السريع وفي الوقت المناسب لخطة عمل ألماني سيساعد البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة الفعالة في التكامل الاقتصادي العالمي.

لقد انقضت خمسة وخمسون عاما منذ اعتماد هذه الجمعية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن أهمية هذه الوثيقة الأساسية قد صمدت أمام اختبار الزمن حيث تم التأكيد على الأفكار الرئيسية فيها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية على حد سواء بما حولها إلى معايير عالمية للبشرية جمعاء. والأفكار التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تم إيرادها وبدقة في دستور منغوليا لعام ١٩٩٢ حيث تنتهج بلادي بثبات سياسات تستهدف توطيد الديمقراطية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقبل ثلاثة عشر عاما انطلقت منغوليا ودون رجعة على طريق الديمقراطية، وسعت إلى المساهمة في قضية تعزيز المثل الديمقراطية. وفي بداية هذا الشهر استضافت منغوليا المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة نتج

دور ومشاركة الأمم المتحدة في استعادة السلم والاستقرار إلى العراق، وتوفير المساعدة الإنسانية للشعب العراقي.

ونظرا لسرعة تقدم العولمة والتكنولوجيا، نعتقد أنه من الضروري تهيئة بيئة تمكن كل البلدان وبشكل خاص البلدان ذات الاقتصاد الضعيف أو الصغير أو الهش من الاستفادة على قدم المساواة من العولمة وتمكن كذلك المجتمع الدولي من تقديم الدعم والمساعدة إلى تلك البلدان في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

لقد اتسمت السنوات الماضية بزيادة التركيز على المسائل الاجتماعية والإئتمانية مما نتج عنه عقد عدد من المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة وتمويل التنمية والأمن الغذائي، وكلها نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة. والتنفيذ السريع للقرارات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية التي تم اعتمادها في مؤتمرات القمم الاجتماعية، إضافة إلى الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التي اتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية وفي مونتييري وجوهانسبرغ وروما أصبحا يتصدران أولويات المجتمع العالمي. وقد كشف آخر مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية عقد في كانكون عن تعقد العملية مما يؤدي إلى عقد جولة جديدة من المحادثات بشأن جدول الأعمال الإئتماني في الدوحة.

إن تفاوت التنمية الآخذ في الازدياد بين الأغنياء والفقراء، وزيادة الفقر والبطالة في العالم النامي وخاصة في أقل البلدان نموا، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعبء الديون والاحتلال التجاري وزيادة تفاقم هذه المسائل الملحة أمور تبقى سببا مباشرا لشعورنا بالقلق. ولا يمكننا تجاهل أن التخلف الإئتماني والفقر والإجحاف الاجتماعي يمكن أن تمثل أرضية خصبة لنمو المواجهات والصراعات المسلحة. ومن ثم،

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): يطيب

لي في البداية أن أهنيئ الرئيس هانت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين. وإنني على يقين من أن حكيمته المستمدة من مواقف بلده الصديق ستسهم بصورة بناءة في تفعيل الحوار بين الدول الأعضاء، لأن الحوار البناء يظل الأداة الأصلح لمعالجة المشاكل المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي في الظرف الراهن.

ويطيب لي أيضاً أن أتوجه بتقدير خاص إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومساعديه لما بذلوه من جهد وواجهوه من صعوبات في سبيل الحفاظ على مكانة هذه المنظمة، وعدم الاستجابة لمحاولات تمهيشها في الساحة الدولية. وبهذه المناسبة، نستذكر بألم عميق الخسارة الفادحة التي مُيت بها الأمم المتحدة عامة، والبرازيل خاصة، لفقدان سيرجيو فييرا دي ميللو وزملائه في انفجار مقر الأمم المتحدة في بغداد، في آب/أغسطس الماضي.

إن توافد هذا العدد الكبير من زعماء العالم وقادته وممثلي شعوبه إلى هذا الصرح الدولي، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن منبر الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ما زالا المرجع السياسي الأكثر قبولا واحتراما من قبل مختلف بلدان العالم، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها. إنه المكان الوحيد الذي يصعب جدا أن يتخذ فيه قرار تعسفي أو استباقي بالحرب، يودي بحياة المدنيين الأبرياء، ويدمر ممتلكاتهم.

عنه اعتماد إعلان أولانبتار وخطة عمل. وقد شارك في ذلك المؤتمر أكثر من ٦٠٠ ممثل من ١١٩ بلدا وعددا من المنظمات الدولية وغير الحكومية أجروا مناقشات تفصيلية وتبادلوا الخبرات حول عدد كبير من المسائل تحت العنوان الرئيسي "الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني". ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن المؤتمر قد أنهى بنجاح دراسة جميع البنود في جدول أعماله الطموح. ووفدي سيتعاون تعاوننا نشطا مع الوفود الأخرى في ضمان المتابعة الفعالة لتنفيذ إعلان أولانبتار وخطة العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إن منغوليا دولة وحكومة تنتهج سياسة خارجية منفتحة ومتعددة الأوجه، وتتخذ تدابير محددة لتوطيد الإصلاحات الديمقراطية الرامية إلى ضمان تنمية يكون الإنسان محورها، وإلى الأمن الإنساني، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقتي بأن تكون مداورات هذه الدورة للجمعية العامة مثمرة وتؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة بشأن المواضيع الملحة المعروضة على المجتمع الدولي، بحيث تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين والتقدم الاجتماعي والتنمية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد، يا سيدي، استمرار دعم وفدي لكم وتعاونكم الكامل معكم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن

الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ناتساجين باغاباندي، رئيس منغوليا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الحقائق واستخدام القوة. فهي المنطقة المعرضة للتهديد الخارجي أكثر من غيرها، في عملية متواصلة تهدر فيها إمكاناتها وتبدد ثرواتها المادية والفكرية. إذ لم تكذب شعوب هذه المنطقة تتذوق طعم الحرية والاستقلال لفترة قصيرة، حتى وجدت نفسها أمام تحديات أكثر ظلما وعنفًا مما كانت قد واجهته خلال تاريخها الماضي.

ويأتي الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمر في مقدمة ما تعاني منه منطقتنا، وذلك منذ بداية وعي المجتمع الدولي لما يسميه رجال القانون بالشرعية الدولية التي تمثل منظمة الأمم المتحدة أولى ركائزها وأهم أسسها. والمفارقة الصارخة التي ميزت هذه المنطقة هي أن إسرائيل كانت الدولة الأولى التي تحصل على شرعيتها بقرار من الأمم المتحدة، وكانت إسرائيل بالذات هي الدولة الأولى التي خرجت على الشرعية الدولية وتستمر في خروجها، لدرجة أن العرب وكثيرين في أنحاء العالم يشعرون وكأن إسرائيل دولة فوق القانون، وتملك في الوقت ذاته حق النقض الذي تملكه الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

ومن المؤسف ألا يدرك ممثل إسرائيل، بعد عقود من الاحتلال وسفك الدماء وازدراء الشرعية الدولية، بأن الطريق إلى تحقيق السلام إنما يكمن في تنفيذ إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، وعددها سبعة وثلاثون قرارا، وقرارات الجمعية العامة المماثلة، وعددها حوالي ستمائة قرار، بقيت كلها رهينة الاستهتار الإسرائيلي بالشرعية الدولية.

وكم كان حريا بوزير خارجية إسرائيل أن يشرح في كلمته للمجتمع الدولي في هذه القاعة قبل أيام، سبب رفض بلاده لتنفيذ هذا الكم الهائل من قرارات الشرعية الدولية حول الشرق الأوسط، بدلا من الاستهزاء بها واعتبارها مجرد بنود سلبية عفا عليها الزمن.

إن ما يواجهه عالمنا من تحديات كبيرة للأسس التي قامت عليها منظومة السلم والأمن الدوليين، يحتاج إلى تضافر جهود مخلصه وإرادة سياسية صلبة من قادة وزعماء العالم، لإعادة الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية. فتغليب منطق القوة وانتهاك السيادة والتلاعب بمستقبل الشعوب، إنما هو تجاوز للشرعية ولبدأ المساواة، وتغيب لمنطق العدالة وحكم القانون، مما يفتح الباب واسعا أمام الفوضى في العلاقات الدولية وظهور أزمات قد تصبح أخطر من الأزمات الراهنة.

وترى بلادي أن عدم الاستفادة القصوى من التقدم العلمي والتقني الكبير الذي حققته الإنسانية خلال العقدين الأخيرين للدفع باتجاه عولمة حضارية ذات وجه إنساني، زاد من قلق الشعوب وأبعدها عن حوار الحضارات والتفاعل مع الثقافات الأخرى. ولقد ساهمت في تلك المحاولة بعض مراكز القوى في العالم، عبر استثمار المتغيرات العميقة التي أصابت التوازنات الدولية لتحقيق مصالح ضيقة لا تستطيع المحافظة عليها. فعمدت إلى خلط المعايير والأوراق وابتداع مفاهيم جديدة خارجة عن الميثاق، مثل الحرب الوقائية واستخدام لغة القوة على نحو انفرادي وغير شرعي، وبشكل يجعل المحصلة النهائية لهذا العمل هو إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، خلافا لادعاءاتها السطحية بأنها تدفع عجلة التاريخ إلى الأمام.

ومن المؤسف أن نرى، ونحن في القرن الحادي والعشرين، أن بعض مراكز الدراسات والأبحاث تقدم لصانعي القرار معلومات مضللة وخادعة، تخاض على أساسها حروب خارج إطار الشرعية الدولية، وتسفك دماء وتطلق بسببها سلسلة اتهامات لا مصداقية لها، ومطالب لا حدود لجموحها، في تجاهل متعمد لكل منطق تعارفت عليه الدول والشعوب عبر تاريخها الطويل.

وتكاد منطقتنا التي هي مهد الديانات السماوية، ومخزن ثلثي النفط العالمي، تنفرد دون غيرها من المناطق في العالم بأن تكون الضحية الأكثر تعرضا لهجمة الظلم وتزوير

ولقد عاش مجلس الأمن طيلة شهور وأسابيع في صراع مرير مع قرار الحرب قبل وقوعها، وفي سباق محموم مع تقرير المفتشين الدوليين قبل إنجاز مهمتهم؛ ولكن معظم أعضاء مجلس الأمن تمكنوا في النهاية من التمسك بالشرعية الدولية وبميثاق الأمم المتحدة، وتركوا الحرب تُخاض خارج إطارها وبعيدا عن تحمل أوزارها.

كما تمسكت سورية أيضا، مع دول الجوار الأخرى، بالشرعية الدولية وبميثاق الأمم المتحدة، مؤكدين في إجماع لا سابقة له قلقهم المشترك، من أن الحرب إذا وقعت، سوف تكون نتائجها أشد سوءا على أمن المنطقة والسلم العالمي، من الوضع السيئ الذي كان قائما في العراق آنذاك. ورغم كل ذلك، فإن سورية التي لا تبني سياستها الخارجية على الأحقاد أو الشماتة لسوء طالع الآخرين، كما لا تبنيتها استجابة لتهديد أو وعيد، ترى أن التحدي الحقيقي الآن هو: كيف يمكن إخراج العراق من المأزق الصعب الذي يعيشه، وحشد جميع الجهود من أجل كسب معركة السلام في عراق ما بعد الحرب؟

وسورية، بوصفها دولة معنية مباشرة بما يجري في العراق، بسبب روابطها التاريخية والجغرافية، وانتمائها القومي المشترك مع الشعب العراقي، تؤكد أن المخرج من هذا الوضع الخطير لا يكمن في التركيز على معالجة موضوع فقدان الأمن في العراق، من خلال زيادة عدد القوات أو استخدام القوة لفرض الأمن، أو كيل الاتهامات لدول الجوار، بل يكمن في الالتزام الدولي بوحدة وسيادة الأراضي العراقية، وضرورة وضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات المحتلة من العراق في أسرع وقت، وصياغة دستور يقبله العراقيون، وتشكيل حكومة ممثلة للشعب العراقي، على أن تقوم الأمم المتحدة في كل ذلك بدور محوري في العراق يشمل مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وهل مطلب السوريين واللبنانيين والفلسطينيين تعجيزي وغير واقعي، إذا أكدوا فيه أن المخرج الوحيد من دوامة العنف وسفك الدماء، إنما يكمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ من خلال المفاوضات، وانتهاج طريق السلام العادل والشامل، والقائم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية للسلام، التي اعتمدها مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢؟

والسؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: إلى متى تستطيع إسرائيل الاستمرار في تضليل البعض بأنها الضحية، في الوقت الذي تحتل أراضي الغير بالقوة، وتحاصر الفلسطينيين وتدمر بيوتهم وتقتلع مزروعاتهم وتقتل أبناءهم فوق أرضهم المحتلة؟ وكيف أصبح ضحايا الاحتلال والاستيطان والتهجير خارجين على القانون وإرهابيين لا قضية عادلة لهم، يسمح بقتلهم بذريعة الدفاع عن النفس باستخدام الطائرات الحربية ونيران الدبابات؟

ثم بعد ذلك يتساءل البعض في واشنطن: لماذا يكرهوننا؟ ويجب بعض الكتاب المغرضين أو السطحيين في صحف أمريكية مرموقة، أو على شاشات تلفزة مشهورة: إنهم يكرهوننا لأن لدينا ناطحات سحاب شاهقة وقيما حضارية عالية، متجاهلين أن السياسات الخاطئة هي المكروهة، وليست البلاد وأبنيتها الجميلة وقيمتها الحضارية والإنسانية.

لقد أصبح الوضع الخطير في العراق مصدر قلق بالغ لشعوبنا، التي تعاني أصلا من الاحتلال الإسرائيلي والتهديد المستمر عليها. كما بات هذا الوضع يحتل الصدارة في اهتمامات المجتمع الدولي، كونه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لا سيما وأن مصداقية منظمنا الدولية هذه قد تأثرت كثيرا عندما لم تتمكن من منع الحرب على العراق، والتي شنت خارج إطار الشرعية الدولية.

لقد أدانت سوريا الإرهاب بأشكاله وصوره كافة، وعملت من خلال عضويتها في مجلس الأمن على دعم جهود المجلس في مكافحة الإرهاب الدولي. كما انضمت سوريا إلى عدد من الاتفاقات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وكذلك إلى الاتفاقية العربية واتفاقية المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب اللتين تحددان الجريمة الإرهابية، وتميزان بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب الراححة تحت الاحتلال الأجنبي في مقاومة هذا الاحتلال، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتعتقد سوريا، بعيدا عن أية أغراض سياسية، أن نجاح المجتمع الدولي في معركته الكبرى ضد الإرهاب، يتوقف كثيرا على مدى النجاح في معالجة جذور الإرهاب وأسبابه الكامنة في الفقر والجهل والظلم. ويأتي في مقدمة رفع الظلم إنهاء الاحتلال الأجنبي.

لقد ساهمت سوريا بصفتها عضوا في مجلس الأمن في جميع المداولات المتعلقة بالوضع في أفريقيا، كما ترأست جلسات خصصت بالكامل لإيجاد حلول للقضايا الهامة التي تعاني منها الشعوب الأفريقية الصديقة. وقد نجح المجلس في تقديم المساعدة على أكثر من صعيد لكل من ليبيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وساحل العاج وغينيا - بيساو وبوروندي وأنغولا وسيراليون. وفي هذا المجال، تعبر بلادي عن ارتياحها للتطورات الإيجابية لإيجاد حلول سلمية للقضايا الأفريقية، تحفظ أمن واستقرار ووحدة أراضي تلك الدول. وتؤكد سوريا مجددا تضامنها التام مع القارة الأفريقية، وتدعو جميع الدول الصناعية والقادرة في العالم إلى مد يد العون والمساعدة لشعوب هذه القارة العظيمة.

وتعرب سوريا عن ارتياحها للتقدم المحرز في محادثات السلام السودانية، بتوقيع اتفاقية الترتيبات الأمنية ووقف إطلاق النار، وصولا إلى التوقيع على اتفاقية شاملة

لقد شهدت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة اتصالات مكثفة بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمنتخبين من أجل استصدار قرار جديد حول العراق. ولا بد من لفت الانتباه في هذا الصدد، إلى أن أي قرار سيصدر عن مجلس الأمن يجب أن يزيل مصادر قلق الشعب العراقي بكل فئاته وانتماءاته؛ وبالتالي، فلا بد من إنضاج قرار يطمئن هذا الشعب إلى مستقبله، ويضمن له استقلاله واستعادة سيادته على أرضه وثوراته، ويحظى بإجماع مجلس الأمن وبدعم دول الجوار والمجتمع الدولي.

لقد كثر الحديث مؤخرا حول خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل بلدان تمتلك أصلا مختلف أنواع هذه الأسلحة، بل شن بعضها حربا تحت لواء إزالتها. وكما هو معروف، فإن هذا الخطر لا ينحصر في منطقة بعينها، بل يشمل مناطق عديدة من العالم. ومن المؤسف أن بعض الأوساط الدولية تركز في كيل اتهامها الباطلة على دول عربية وإسلامية دون سواها، متجاهلة في الوقت نفسه ما تمتلكه إسرائيل من ترسانة أسلحة دمار شامل، نووية وكيميائية وبيولوجية، ومتجاهلة أيضا الدعوات المتكررة الصادرة عن جميع بلدان المنطقة - باستثناء إسرائيل - لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. ولقد قرنت سورية القول بالفعل هذا العام، عندما تقدمت بمشروع قرار متكامل أمام مجلس الأمن، يدعو إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. إلا أن ما يدعو إلى الاستغراب هو وقوف من يطلق الحملات الإعلامية المعادية ضد سورية في وجه اعتماد هذه المبادرة السورية.

إن سوريا التي تدرك أن عضويتها في مجلس الأمن مؤقتة، تناشد المجتمع الدولي أن يظل مؤيدا للمبادرة السورية، الداعية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل.

السيد سفوبودا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة يا سيادة الرئيس على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وأن أتمنى لكم كل نجاح في منصبكم الهام. ومن دواعي السرور أن أرى رئيسا للجمعية ممثل سانت لوسيا، وهي أصغر بلد يتولى مثله هذا المنصب. فهذه الحقيقة تدعم مبدأ مساواة الدول في السيادة في هذه الهيئة العالمية الهامة، وهو مبدأ منصوص عليه في الميثاق، كما يدعم استصواب العضوية العالمية في الأمم المتحدة، حيث تستطيع جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، أن تسهم في شيء ما.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا يا سيدي لأتقدم بالشكر إلى سلفكم، السيد يان كافان، على عمله وجهوده التي كرسها لأنشطة الأمم المتحدة على مدى العام الماضي. وقد كان شرف كبير للجمهورية التشيكية أن تتأسس الجمعية العامة وأن تغتنم تلك الفرصة الفريدة لمواصلة تعزيز إمكانية وقدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات العالمية الراهنة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تعاطف بلدي العميق مع جميع الذين فقدوا أحبائهم في الهجمات الإرهابية، بما فيها الهجوم على مبنى الأمم المتحدة في بغداد، الذي أودى بحياة الممثل الخاص للأمين العام إلى العراق، سيرجيو فييرا دي ميللو، وعدد من العاملين معه. ونحن ننظر إلى هذا العمل الرهيب على أنه هجوم على مبادئ الحرية والديمقراطية والسلام، وهي المبادئ التي أقيمت عليها منظماتنا.

إن بلادي تقدم دعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية في العراق وإلى إعادة إعمارها، وأقدر العمل الجريء وغير الأناني الذي قام به موظفو الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تقوم بدور لا غنى عنه في هذا الميدان. ولذلك، نؤيد فكرة اتخاذ مجلس الأمن قرارا

تنتهي النزاع في السودان الشقيق، بما يحافظ على وحدة السودان وسلامته والإقليمية.

ونحث على الإنهاء الكلي للحصار المفروض منذ عقود على كوبا خارج إطار الشرعية الدولية. كما نرحب بالمساعي الدولية المبذولة لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ونؤيد تطلعات الشعب الكوري المشروعة إلى تحقيق وحدته وازدهاره.

لقد شاركت سوريا بشكل فعال في المناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، بروح من المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في تعزيز دور هذه المنظمة الدولية. وفي هذا المجال، شكل إعلان الألفية الذي اعتمده قبل ثلاث سنوات قاعدة جيدة بجميع المعايير لإحداث هذا الإصلاح، الذي نأمل أن يستمر بروح الشمولية والشفافية وعدم التمييز. ونرى أن للدول الأعضاء دورا رئيسيا، بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة، في المشاورات المتعلقة بعملية الإصلاح، وما يتمخض عنها من قرارات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي الختام، يقتضي الإحساس بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة الدولية أن نتساءل معا عما إذا كان لدينا خيار آخر أفضل من تعزيز أهداف ومقاصد الميثاق، والسير في مسيرة إصلاح الأمم المتحدة، باتجاه إقامة نظام دولي أكثر عدلا وديمقراطية وحفظا لمكتسبات القانون الدولي، نظام لا يقبل غطرسة القوة، ولا يجامل في المبادئ الأساسية، نظام يسعى إلى التعاون المثمر بين الدول، ويشجع الانفتاح على حوار حضاري في تفاعل إنساني خلاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد كيريل سفوبودا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية التشيكية.

جديدا يوفر إطارا لأوسع مشاركة من سائر البلدان. وستشارك الجمهورية التشيكية بفعالية في هذه العملية، وهي مصممة على أن تواصل المشاركة.

إن مشاكل الشرق الأوسط معقدة جدا. ويود بلدي أن يركز على ثلاث مسائل أساسية في هذه المرحلة الهشة نعتبرها حيوية لتنفيذ خريطة الطريق نحو السلام ولإنجاحها ألا وهي الجوانب الأمنية للتسوية السلمية، والقمع المتواصل لجميع مظاهر الإرهاب وإدماج وتعزيز موقف الحكومة الفلسطينية وعملية الإصلاح التي تنفذها، بما في ذلك اتخاذ خطوات ملموسة لمواجهة الإرهاب والعنف.

ونحن نرى ضرورة أن تصير التغييرات الملموسة في الحالة على أرض الواقع جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يشعر الفلسطينيون، ومن واقع تخيلهم لدولتهم المستقلة، بتحسن في حالتهم الاقتصادية والإنسانية. والجمهورية التشيكية مستعدة للاضطلاع بنصيبها من المسؤولية في الجهود المبذولة لتحسين الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية تحت الحكم الذاتي على كل من الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ويظل الهدفان الرئيسيان للمجتمع الدولي هما استعادة السلام العرقي، وتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في مناطق الأزمات في البلقان. وفي ظل الظروف الحالية، لا يزال الحفاظ على الوجود الدولي في المنطقة شرطا ضروريا لتدعيم الديمقراطية وتعزيز السلام. ويجب أن تمارس الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى مهامها في الرقابة على نحو أكثر انتظاما، وأن تستفيد من خبراتها في المساعدة على تحول المجتمعات، وأن تكفل المشاركة النشطة لجميع الجماعات العرقية في مجال الإدارة، وأن تستحدث ظروفًا للعودة الآمنة للاجئين، وأن تساعد في مجال تطوير الاقتصادات المحلية والحد من الجريمة المنظمة.

وإني على اقتناع بأن السيد هاري هولكير، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو، سيسهم بقدر أكبر

والمهجمات الإرهابية الأخيرة في العراق وفي مناطق أخرى من الشرق الأوسط تقوي اقتناعنا بأن المجتمع الدولي يجب ألا يستسلم لتهديدات الإرهابيين. وعلى العكس من ذلك، يجب أن نوحّد ونكثف جهودنا لمحاربتهم. ونجاح التعاون بين الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة وممثلي العراق في تحقيق استقرار الحالة في العراق وتسليم إدارة البلد إلى الشعب العراقي ستكون خطوة ضرورية في هذا الاتجاه. ولذلك، ترحب الجمهورية التشيكية بتشكيل مجلس الحكم وتعيين وزراء مؤقتين واستمرار العمل على وضع دستور، كما أنّها مهتمة بالعمل بسرعة على تشكيل حكومة مستقرة في العراق تحترم التزاماتها الدولية وتحترم حقوق الإنسان وحرياته، كما تحترم المبادئ الأساسية للديمقراطية. ولكن تجربتنا الشخصية علمتنا أن ذلك لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها. فالتحول من الديكتاتورية إلى ديمقراطية ناجحة يستغرق وقتا.

ونحن نعتقد أن التقدم المحرز في الشرق الأوسط والقائم على خريطة الطريق يجب أن يكون في جوهر جهود مجلس الأمن بأسره. وينبغي ألا نسمح لجماعات المتطرفين والإرهابيين أن تسيطر على جدول أعماله مثلما أوضحت التطورات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، نناشد جميع الأطراف المعنية ضبط النفس إلى أبعد حد في اتخاذ إجراءات قد تتعارض مع تحقيق تسوية سياسية سلمية للأزمة وخاصة القتل خارج نطاق القانون والتفجيرات الانتحارية.

وتدعم الجمهورية التشيكية الأنشطة التي تستهدف إنعاش خطة السلام واستمرارها. ويجب أن تستفيد المجموعة الرباعية والأطراف المعنية في مباحثاتها من خطة السلام وأن تحدد العوائق على طريق السلام وأيضا المهام المتبقية التي يجب

ونحن نعتقد أن البروتوكول الإضافي ينبغي أن يصير المعيار الموحد لجميع الدول الموقعة على المعاهدة.

إن المشاكل المتعلقة بالصراعات الحالية تؤثر بشكل كبير على السكان المدنيين وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الأسلحة التقليدية وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتدعم الجمهورية التشيكية المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بلا وازع.

وترحب الجمهورية التشيكية ترحيباً شديداً بأن المجتمع الدولي يزداد حساسية حيال رصد حقوق الإنسان وحمايتها. وهناك مجموعة متزايدة من حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً ومعظم حالات انتهاك حقوق الإنسان تتعرض لنقد شديد من المجتمع الدولي الديمقراطي. ومع ذلك، قد يكون من الجرأة الشديدة افتراض أن نقد المجتمع الدولي يمكنه دائماً أن يخفف عواقب انتهاك حقوق الإنسان. ومع ذلك، فحقيقة أن معظم هيئات القانون الدولي تؤكد على حقوق الإنسان هي بلا شك جانب إيجابي. ولذلك أود أن أعتنم هذه الفرصة بالنيابة عن الجمهورية التشيكية لأدعو إلى إطلاق سراح جميع سجناء الضمير في جميع أنحاء العالم، ولأدعو أيضاً إلى الالتزام بحقوقهم الإنسانية الأساسية.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، أرى أن من الضروري أن نذكر مرة أخرى الحائزة لجائزة نوبل للسلام، السيدة أونغ سان سو كي، من ميانمار، والعديد من الكوييين الذين صدرت عليهم أحكام بالسجن لعدة أعوام في المحاكمات السياسية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣. فتلك الحالات والحالات المماثلة ألا تعمق سوى عزلة البلدان المعنية، كما أنها لا تؤدي إلى تسوية الحالات الراهنة.

وتبقى الجمهورية التشيكية ملتزمة تماماً بالأمم المتحدة، كما أنها تعي حقيقة أن الأمم المتحدة منظمة دولية

في تحقيق الأهداف المعلنة. ويجب في الوقت نفسه أن يتضمن نقل السلطات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى السلطات المحلية نقل المسؤوليات عن تحقيق الأهداف التي حددها الإدارة الدولية، وقبل كل شيء تهيئة الظروف لعودة اللاجئين الآمنة. وبغرض استمرار العمل في مجتمع متعدد الأعراق، من الضروري أيضاً كفالة المشاركة النشطة لجميع الجماعات العرقية في إدارة الإقليم.

وتؤيد الجمهورية التشيكية جميع الجهود الدولية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك التحقق من عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتلك العملية هي من أولويات السياسة الخارجية التشيكية منذ أمد طويل. وتولي الجمهورية التشيكية اهتماماً كبيراً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة في ذلك الصدد، وتؤدي دوراً نشطاً في التصدي لمشكلات الأمن. ونحن مقتنعون بأنه من الضروري النهوض بالالتزام العالمي بالاتفاقيات الثلاثة الرئيسية المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ألا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وفي ذلك الصدد، ندعم أيضاً الترويج لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في تاريخ مبكر. وينبغي إيلاء تركيز خاص لإنشاء آليات للتحقق فعالة لا سيما لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية.

ونحن نعتبر البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويعزز اتفاقية عدم الانتشار عنصراً مهماً جداً من عناصر نظام التحقق. ولذلك السبب، من الملح للدول التي لم تدخل بعد في اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك وأن تفي بالتزاماتها بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار.

أهداف ومرام محددة. واتخاذ الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والدولي أمر ضروري لمكافحة الفقر، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والمياه، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، وتوفير التعليم، وسد الفجوة الرقمية، والحفاظ على البيئة، على سبيل المثال لا الحصر لشواغلنا الكثيرة. وفي نفس الوقت، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية تستكمل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتؤمن الجمهورية التشيكية بأن التركيز على التعاون الدولي والمتعدد الأطراف أمر لا غنى عنه لنجاح جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة. ولذلك نحن على استعداد للاستمرار في الإسهام في تلك العملية الهامة.

وفيما يتعلق بالوثيقة الاستراتيجية المعونة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تحملت الدول الأفريقية لأول مرة في تاريخها المسؤولية عن تحقيق المزيد من التنمية فيها، فإن الجمهورية التشيكية تدرك تماما أن دعم تلك الوثيقة لا بد من أن يترجم إلى عمل في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يبرز نهج نشط وبناء في جميع الأنشطة الأفريقية للمجتمع الدولي. ولذلك السبب ترى الجمهورية التشيكية مبدأ الحكم الرشيد بوصفه أحد المبادئ الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يمكن أن يسهم في تهيئة الظروف الملائمة لإدماج الدول الأفريقية في عمليات العولمة الجارية وفي تهيئة مناخ مؤات للمزيد من التنمية في القارة.

وبوصف الجمهورية التشيكية بلدا منضمنا إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها مستعدة للاضطلاع بدورها في تنفيذ السياسة الأفريقية التي تشكل جزءا من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أشدد على أن التحديات التي يمثلها الأمن من المرجح أن تكون أكثر التحديات التي نشأت في المجتمع العالمي مرارة وقوة في العامين الماضيين. وفي ذلك الصدد، فإننا نواجه اختبارا حقيقيا لإرادتنا ومقدرتنا

شاملة تضطلع بدور لا بديل له في العالم الراهن المتسم بالعولمة. ونؤيد إعلان الألفية بوصفه أساس إصلاح منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وبوصفه خطوة إضافية في اتجاه تعزيز سلطة المنظمة وقدراتها التشغيلية وعملها الفعال. ونؤيد خصوصا مبادرات الأمين العام الرامية إلى تحسين إدارة الأمم المتحدة. والمهمة الهامة الأخرى هي الشروع في تنشيط الجمعية العامة، بما في ذلك المجالات مثل تجميع بنود جدول الأعمال.

ويمثل إصلاح مجلس الأمن عنصرا جوهريا في تطوير العلاقات الدولية في الألفية الجديدة. وتنشاطر الجمهورية التشيكية رأي الأغلبية بأن تكوين المجلس قد عفا عليه الزمن، وأنه يبرز وقائع الحرب العالمية الثانية بدلا من وقائع اليوم وأنه ينبغي تكيفه مع الحالة الراهنة. والحالة الراهنة لا يمكن استدامتها وهي تقوض شرعية الأمم المتحدة، وبالتالي تستدعي اتخاذ إجراء عاجل. وستستمر الجمهورية التشيكية في دعم الخطوات المخطومة للإصلاح، بما فيها توسيع المجلس في كلا فئتي العضوية. وعلى وجه الخصوص، ندعم تطلعات ألمانيا واليابان إلى الحصول على مقعدين دائمين، فضلا عن تخصيص ثلاثة مقاعد دائمة جديدة لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أبلغ الجمعية العامة بقرار حكومة الجمهورية التشيكية أن تتقدم بترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بوصفه إسهاما منا في المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

وأرحب بعزم الرئيس على تركيز اهتمام الجمعية على تنفيذ نتائج مؤتمرات قمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها التي عقدت خلال العقد الماضي، وعلى جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة، بما في ذلك أهداف إعلان الألفية. وتؤكد الجمهورية التشيكية على أهمية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها برنامجا شاملا للقيام بإجراءات محددة لتحقيق

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي في البداية، أن أعرب عن تهانتي الحارة لكم، بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. إن خبراتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية تبشر بنجاح مداولاتنا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لسلفكم السيد يان كافان، لإسهامه القيم في نجاح الدورة السابقة للجمعية العامة. ونحسي أيضا الأمين العام لجهوده التي لا تكل في قيادة المنظمة خلال أوقات عصيبة.

نجتمع في وقت يواجه فيه العالم تحديات رهيبية. فبالإضافة إلى المشكلات المتواترة الخاصة بالفقر الشديد، وانتشار الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدهور البيئي، نواجه تحديات تفرضها أشكال جديدة من الإرهاب. ويجب علينا أن نواجه كل تلك التحديات مواجهة شاملة إذا ما كان لنا أن نحقق الرؤية الخاصة بالازدهار العالمي والأمن الجماعي الواردة قبل ثلاث سنوات في إعلان مؤتمر قمة الألفية.

للأمم المتحدة دور حيوي لتقوم به في ضمان السلم والأمن وميانمار تعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب منح المنظمة عزمًا جديدًا لتحقيق أهدافنا. ولا يمكننا أن نتغلب على المشكلات المعقدة التي تحدد بعلمنا دون الالتزام العالمي بالتعددية وإعادة تأكيد الإيمان بدور الأمم المتحدة المركزي في تعزيز السلم والأمن العالميين. وأهمية التعددية وضرورة التزام البلدان بمبادئ القانون الدولي التزاما تاما ليستا بحاجة إلى مزيد من التأكيد. وبالفعل، فإن الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها على حد سواء، لها مصلحة وعليها مسؤولية فيما يتعلق بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة.

إن علمنا يحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى مزيد من التضامن والتعاون الدوليين. وفي هذا الخصوص،

على التعاون، وفي ذلك الصدد تبقى الأمم المتحدة محفلا لا بديل له لمنع نشوب الصراع، وهيئة قانونية لاتخاذ الخطوات على صعيد متعدد الأطراف بغية المحافظة على أمن العالم وسلامه. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد تأييدا شديدا دعوة الأمين العام إلى تعزيز تعددية الأطراف، إذ لا يمكن تحقيق الأمن الدولي بصورة كاملة عن طريق دول بمفردها أو تحالفات تتصدى للتهديدات التي تواجهها بقية أنحاء العالم.

ولم يجر تحدي البشرية بتلك الطريقة في كل تاريخها. إنني لا أشير إلى الإرهاب أو التهديدات النووية فحسب، ولكنني أشير أيضا إلى مختلف الأوبئة والفقر وتدهور البيئة، التي تشكل بذاتها الأسباب الجذرية للصراعات. وبالإضافة إلى ذلك - ونحن نشهد الآن هذا في العراق - فإن الإجراءات العسكرية التفاعلية المستهدفة والقصيرة الأجل على حد سواء، تشكل جزءا من الحل ولكنها لا توفر العلاج الكامل. وهناك دور لا بديل له لكسي يضطلع به المجتمع العالمي. ولذلك ينبغي لنا نحن، أعضاء الأمم المتحدة ومجتمع الأمم المتحدة، أن نركز معا أقصى اهتمامنا على اتخاذ تدابير فعالة لكسي نجعل كوكتينا آمنا ومزدهرا للأجيال في الحاضر والمستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، التمس مرة أخرى من الجمعية التعاون والمساعدة فيما يتعلق بأجهزة الهاتف. أطلب إلى الأعضاء ضبط هواتفهم على الاهتزاز، لأنها تسبب تشويشات فظيعة للمتكلمين. أرجو المساعدة بأفضل ما يمكنكم بضبط الهواتف الخلوية على الاهتزاز. إنني لا أريدكم أن تفقدوا اتصالاتكم، لكن ينبغي ألا تشوش على المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وين أونغ، وزير خارجية اتحاد ميانمار.

ننضم إلى سائر العالم في إحياء ذكراه، ونعرب عن حزننا العميق لإزهاق روح الممثل الخاص، وأرواح آخرين، في ذلك الاعتداء الذي لا مبرر له.

أود أن أنتقل إلى التطورات السياسية التي وقعت مؤخرا في بلدي. لقد أهتمنا البعض بأننا خلقنا أزمة سياسية بشكل متعمد بغرض تأخير نقل السلطة. وإذا ما ألقى المرء نظرة فاحصة وموضوعية على الحالة في بلدي، سيرى أن ما يلزم القيام به لتحقيق انتقال سلس إلى الديمقراطية هو، أولا وقبل كل شيء، وجود الإرادة السياسية للقيام بذلك وإسماحو لي بأن أؤكد للجمعية العامة أن لدينا الإرادة السياسية. ونحن ملتزمون التزاما قويا بتحقيق تحول منتظم إلى الديمقراطية في الماضي، فشلت حكومات متعاقبة في ميانمار في محاولاتها لبناء نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، لأنها لم تكن قادرة على التغلب على المسائل الأساسية التي تواجه الأمة، وهي مسائل السلم والاستقرار، والوحدة الوطنية بين كل الأعراق الوطنية - التي تبلغ أكثر من ١٠٠ عرق - والتنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية، وبذلت محاولات دون حل تلك المشكلات الأساسية أولا؛ وانجرفت البلاد وعانى الشعب.

والحكومة الحالية، وقد أدركت ضرورة معالجة المسائل الأساسية أولا، اعتمدت نهجا مختلفا ووضعت أربعة أهداف سياسية: أولا، أن ترسي السلم والاستقرار في البلاد كلها، وأن تكفل سيادة القانون والنظام؛ وثانيا، أن تدعم الوحدة بين كل الأعراق الوطنية؛ ثالثا، أن تسعى جاهدة إلى وضع دستور دائم؛ ورابعا، أن تبني دولة ديمقراطية حديثة وفقا للدستور الجديد.

في البداية، رفعنا غصن الزيتون للجماعات المسلحة التي ظلت عقودا تحارب الحكومة. وفي أعقاب مفاوضات ناجحة، عادت تلك الجماعات إلى حظيرة القانون. وتحققت

نرحب بما يعززه الأمين العام من إصلاح الأمم المتحدة لجعلها منظمة أكثر فعالية.

ووفد بلادي يشاطر أيضا الأمين العام قلقه من أن الاستخدام الوقائي للقوة يمكن أن يرسى سوابق من الممكن أن تسفر عن انتشار الاستخدام الانفرادي غير المشروع للقوة بمسوغ أو بدون مسوغ.

إن الاعتداءات التي شنها الإرهابيون مؤخرا في بغداد، وبالي، والدار البيضاء، وجاكرتا، والقدس، ومومباي وفي غيرها من الأماكن تذكرنا بالحقيقة المروعة وهي أن الكفاح ضد الإرهاب لم ينته بعد. ومن الواضح أن استخدام القوة وحده لا يمكن أن يمحو الإرهاب. وإذا كنا نرغب في تحقيق نتائج ثابتة، يجب أن نعالج مشكلات أساسية مثل استمرار الفقر المدقع، والفوارق في الدخل بين البلدان وفي داخلها، والتحيز العرقي والديني، ومحاولات بعض البلدان فرض قيمها على البلدان الصغيرة والنامية.

إن الإرهاب يشكل تهديدا مشتركا للبشرية. وهو لا يحترم حدودا ولا دينا ولا عرقا. لذلك يجب على كل الدول أن توحد جهودها لمواجهة التحدي الذي يمثله الإرهاب. ولا يمكننا أن نأمل في التغلب على ذلك الخطر إلا عن طريق التعاون المتزايد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وأود أن أؤكد مجددا أن ميانمار ضد كل أشكال الإرهاب. ولقد كانت لنا تجربة مريرة مع الإرهاب في بلدنا، ونحن ملتزمون التزاما قويا بالعمل مع المجتمع الدولي لمنع، ومقاومة ذلك الوبال المروع الذي تواجهه البشرية، والقضاء عليه.

في الشهر الماضي، نقل الإرهابيون حربهم إلى أعتاب منظماتنا عندما اعتدوا على مقر الأمم المتحدة في بغداد، فقد أزهقوا أرواح ٢٢ فردا، من بينهم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وهو واحد من أبرز الموظفين المدنيين الدوليين. ونحن

واتخذت ميانمار في الأسابيع الأخيرة خطوات ذات شأن على الطريق إلى الديمقراطية. ومن المهم أن يدرك المجتمع الدولي تلك التغييرات الإيجابية، وأن يعطى كل ذي حق حقه. فميانمار تعمل على تهيئة بيئة يتسنى لنا فيها تحقيق أهدافنا. وشعب ميانمار متحمس لتوطيد دعائم التقدم المحرز حتى الآن. ونحن نسعى في الوقت ذاته للاحتفاظ بعلاقات طيبة وودية مع جميع البلدان في المنطقة وفي سائر العالم حتى يمكن لنا أن نلهم بالازدهار والرخاء. ولم نشكل قط تهديدا لأمن أي من جيراننا، بل حاولنا دائما تعزيز السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي والخير المشترك لجميع الدول.

ومن دواعي القلق أن تختار بعض البلدان، تحقيقا لأهدافها السياسية، الخاصة التغافل عن الواقع فتخضع ميانمار لطائفة عريضة من الجزاءات الاقتصادية المحففة. ذلك أن هذه التدابير القسرية الانفرادية لا تتعارض فقط مع روح ميثاق الأمم المتحدة ونصه، بل تخل أيضا بالقانون الدولي وقواعد التجارة الدولية. وهي ظالمة وتقتصر على زيادة مصاعب شعب يعاني التهميش بالفعل من جراء العولمة. وتقع على عاتق البلدان التي تقدر الديمقراطية وحقوق الإنسان حق قدرها مسؤولية الاتسام بهذه المثل العليا في علاقاتها مع الآخرين. ولا يمكن أن تتحقق تطلعاتنا المشتركة في السلام والتنمية ما لم تتحاشى الدول ازدواجية المعايير وتتبع اتجاهاً أكثر إيجابية.

فنحن نعيش في عصر مليء بالتحديات والمخاطر. وتهدد الصراعات والتوترات في مختلف بقاع العالم السلام والأمن العالميين. كما تضيف الجرائم العابرة للحدود الوطنية والأشكال الجديدة من الإرهاب إلى ما لدينا من مشاكل. غير أن في قدرتنا أن نجعل من عالمنا مكانا أفضل. وهنا يحسن أن نشير إلى ما ذكرته في العام الماضي في هذه القاعة المجلدة. فإذا أردنا أن نكفل مستقبلا أفضل للبشرية، فلا بد لنا من

الوحدة الوطنية. والسلم الآن يعم كل البلاد، متيحاً فرصة لمناطق حدودية ظلت مهملة فترة طويلة، لكي تتطور بسرعة وضيق الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وفي الوقت نفسه اضطلعنا بمبادرات إنمائية لتعزيز حياة أفضل لشعبنا. ولا نزال نعمل بلا كلل لتوفير خدمات أفضل في مجال الرعاية الصحية والتعليم والإسكان لشعبنا كله. لقد كان علينا أن نعيد بناء البلد من لا شيء.

والذين يحضرون إلى ميانمار سيكون بوسعهم أن يلاحظوا لأول وهلة التحولات الهائلة الواقعة في البلاد. وكما يقول المثل، لا تصدق حتى ترى. واليوم، يمكن لشعبنا أن يتطلع بثقة وأمل متجدد إلى المستقبل. والآن، وقد أرسى الأساس القوي، شرعنا في الانتقال إلى المرحلة التالية لنبداً العمل في وضع دستور جديد، ولنبنى دولة ديمقراطية حديثة وفقاً له.

لقد وضع رئيس الوزراء الجديد، الجنرال حين نيونت، الذي عين يوم ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، خارطة طريق للانتقال إلى الديمقراطية. ويتضمن برنامج الخطوات السبع أولاً، إعادة عقد المؤتمر الوطني الذي أوقف منذ عام ١٩٩٦؛ ثانياً، وبعد انعقاد المؤتمر الوطني بنجاح، التنفيذ التدريجي للعملية اللازمة لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي منظم؛ ثالثاً، وضع مشروع دستور جديد وفقاً لمبادئ أساسية والمبادئ الأساسية المفصلة التي من المقرر أن يضعها المؤتمر الوطني؛ رابعاً، إقرار الدستور عن طريق استفتاء وطني؛ خامساً، إجراء انتخابات حرة ونزيهة للهيئات التشريعية، وفقاً للدستور الجديد؛ سادساً، عقد الهيئات التشريعية بحضور أعضائها وفقاً للدستور الجديد؛ سابعاً، بناء دولة حديثة ومتطورة وديمقراطية بواسطة زعماء الدولة الذين تنتخبهم الهيئات التشريعية، والحكومة، والأجهزة المركزية الأخرى التي تشكلها الهيئات التشريعية. وقد اعتمد سكان البلد بجميع طبقاتهم نهجاً موحداً وأيدوا خارطة الطريق.

الماضي، واستخلص منها دروساً حول ضرورة العمل الجماعي لحل المشاكل ومنع الحروب، وتمكين الشعوب من أن تحكم نفسها وأن تتعاون على بناء مستقبل أفضل.

وأعتقد أن مرحلة الشكوك قد انتهت، وأدرك الجميع أهمية التحرك من خلال منظماتنا، والتعاون والتضامن في إطارها، لأن هذا هو الأسلوب الوحيد لتجنيب العالم انقسامات وويلات جديدة. وهذا التطور الجديد يضع علينا مسؤوليات متجددة بأن نتعاون في الأمم المتحدة بروح تبحث عن التوحد وليس الانقسام، والتعاون وليس التصارع، ونستهدف حل المشاكل وليس معالجتها بأساليب تفتقر إلى العدل واحترام الميثاق فتفتقد بذلك الشرعية والفعالية.

إن الالتزام بالميثاق والقانون الدولي هو صمام الأمن للمجتمع الدولي، ولا يمكن اختزال دور الأمم المتحدة لكي يصبح مرادفاً لدور مجلس الأمن وحده وما ينجح أو لا ينجح في التعامل معه من قضايا، فالأمم المتحدة - في نظرنا - أكبر من ذلك بكثير، وتتسع إسهاماتها لتشمل كافة أبعاد الأجندة الدولية الواسعة والمتشابكة. ونؤكد في هذا الخصوص على أنه لا يمكن مواجهة تحديات مثل مكافحة الإرهاب، والمخدرات، والأمراض، ونزع السلاح، وحماية البيئة، ومكافحة الإيدز، وتحقيق التنمية المستمرة وغيرها، إلا من خلال العمل المنسق الذي تتضافر فيه جهود كافة دول العالم - كبيرها وصغيرها - في إطار دولي يتمتع بالمشروعية ويساعد على تحقيق الأهداف المشتركة.

وفي هذا الصدد فيلبي أود أن أشيد بالدور البارز والجهود التي بذلها ويذلها الأمين العام كوفي عنان في دعم مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، وتفعيل مسؤولياتها، وتكثيف جهودها لتحقيق أهدافها. وقد كان لكوفي عنان دوره الهام في إعادة المنظمة إلى مركز الأحداث. وفي خضم جهود

الإصغاء لتعاليم أديان العالم العظيمة. فجميع الأديان تحض على التسامح والتفاهم والتعاطف تجاه أشقائنا في الإنسانية. ولن ننجح في إقامة عالم يسوده السلام والعدل ما لم نقهر الغضب والكراهية وتخلص من الكبرياء الزائفة ومن التعصب.

وتكمن جذور جميع الصراعات والمنافسات والعداوات في الكراهية والعداء. ويجب أن نحاول التغلب عليهما. وينبغي أن نحاول جميعاً بناء نظام عالمي لا يفرض فيه القوي إرادته على الضعيف، ولا تسود الديمقراطية فيه داخل الدول فحسب، بل على الساحة الدولية كذلك. فلنتكاتف في العمل، بوصفنا أسرة مؤلفة من الأمم، من أجل التغلب على التحديات المشتركة التي نواجهها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد أحمد ماهر السيد، وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد ماهر السيد (مصر): بداية أتقدم إليكم بصفتمكم الشخصية، وبصفتمكم ممثلاً عن جمهورية سانت لوسيا، بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، واثقا من أنكم ستقودونها بكفاءة واقتدار. كما أنتهز الفرصة لأشيد بالأداء المتميز لسلفكم يان كافان، الذي كان له ولبلاده، الجمهورية التشيكية، دور فعال في تحقيق الدورة الماضية لنتائج نتمناها ونتطلع إلى تعميقها.

يأتي اجتماعنا اليوم في مرحلة دقيقة من تاريخ العالم، نحتاج فيها إلى أن نحدد بوضوح المسار الذي نرغب في سلوكه، حتى لا تختلط المفاهيم أو تهتز الثوابت.

فلقد أثرت شكوك حول الأمم المتحدة ودورها، وظهرت محاولات للالتفاف حولها وتجاهل حقيقة أنها نتاج تجربة مأساوية عاشها العالم في النصف الأول من القرن

الهدف، وإنما على العكس، فإنها دعوة للخروج بوثيقة تعبر عن الإرادة السياسية الدولية، وتعكس التصميم الدولي على استئصال آفة الإرهاب وإعادة الأمن والسلام مع العدل والاستقرار، وتوضح مسؤولية كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي.

يواجه عالمنا اليوم العديد من التحديات إقليمياً ودولياً، تحديات تواجه منطق الحق والعدل والسلام، تحديات تتصل بانتشار أسلحة الدمار الشامل وبتعثر خطى العمل الدولي في مجال نزع السلاح النووي، حيث نرى محاولات لتكريس حق تملك الأسلحة النووية وتطويرها وتحديثها، وتمسك البعض بعقائد الردع البالية وخلق مبررات لاستخدام الأسلحة النووية، ولذلك فقد أصبح من الضروري العمل على تعميم إنشاء المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل. وأشار في هذا الصدد إلى ما نادى به مصر مراراً أمام كافة المحافل الدولية بأن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، في إطار شامل ينطبق على الجميع دون استثناء أو تمييز، وهو الكفيل بتجنب المنطقة والعالم أخطاراً تهدد كل ما نسعى لبنائه. وليس من المقبول أن يظل امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة واقعا يفضل البعض تجاهله، ومنع المجتمع الدولي في فيينا وفي نيويورك وغيرها من التعرض له بصراحة ووضوح.

إن منطقة الشرق الأوسط ما زالت تعاني من انعدام السلام بعد أن كانت الآمال بتحقيق المصالحة التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي قد اقتربت بعد اتفاقيات أوسلو والاعتراف المتبادل وما تلى ذلك من اتفاقيات ومفاوضات. ولكن المحاولات كانت تفشل في كل مرة لأن الطرف الإسرائيلي، فيما يبدو، لم يقتنع بعد تماماً بما اقتنع به الجميع وعبر عنه الرئيس جورج بوش ومعها المجموعة الرباعية - من أن الحل يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في

الأمم المتحدة لتنفيذ رسالتها النبيلة يسقط من موظفيها ومسؤوليها الكثيرون. وقد فقدت مصر في الأحداث المساوية الأخيرة ببغداد ابنة وإبنا عزيزين شجاعين عملاً بكل اقتدار من أجل خدمة هذه المبادئ.

إن الأحداث المساوية التي أصابت دولاً وشعوباً كثيرة، وكان أهمها في الفترة الأخيرة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي أصابت شعب الولايات المتحدة الصديق، والتي شاركنا جميعاً في إدانتها واستنكارها، وفيما ولدته من ألم وقلق، قد أكدت ضرورة الاتحاد في مقاومة الإرهاب على أسس واقعية وسليمة وشرعية، وضرورة تجنب الخلط بين الإرهاب وبين أفعال مشروعة تنطلق من الرغبة في فك أسرار الاحتلال والتسلط والظلم، وألا تكون الرغبة في مقاومة الإرهاب هي المعيار الوحيد للحكم على الأمور. وقد أثبتت التجربة أن مجاهدة الإرهاب ينبغي ألا تعمي عن حقيقة أنه ليس نتاجاً على المنظور الأمني أو السياسي، إذ أن الإرهاب ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب معالجة متكاملة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية والنفسية، والظروف التي تسمح للبعض باستغلالها لمحاولة تريره، وقد أثبتت الأمم المتحدة أنها آلية قادرة على تنسيق الجهود الدولية وتحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال. وقد شاركت مصر بجدية في كافة الأنشطة التي تستهدف دعم الجهود الدولية ضد الإرهاب، وهو ما كانت تطالب به منذ زمن، حين أطلقت في عام ١٩٩٥، مبادرة الرئيس حسنى مبارك بالدعوة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت مظلة الأمم المتحدة لمناقشة سبل مكافحة تلك الظاهرة. وذلك انطلاقاً من حرص مصر على دعم الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى رؤية واضحة ومحددة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في كافة صورته وأشكاله. ولا يجب أن تفهم المبادرة المصرية على أنها فرصة للجدل الممتد والخلاف الذي يضيع

يضمن لجميع أبنائه المساواة والأمن والرخاء. وتطلب مصر من المجتمع الدولي أن يساعد على ضمان تنفيذ هذا الاتفاق. وإن العلاقات والروابط الأزلية العميقة بين مصر والسودان واقتناعا بوحدة الآمال والأخطار، تجعلنا حريصين على أن نكون في الصفوف الأولى للعمل من أجل ذلك الهدف النبيل الذي هو وحده الكفيل بصيانة مصالح الشعب السوداني في مجموعته، ومصالح الوطن العربي والقارة الأفريقية.

ترى مصر أن التعاون في سبيل التنمية ركن أساسي من أركان العمل الدولي متعدد الأطراف. فالقضاء على الفقر مسؤولية أخلاقية وإنسانية وسياسية مشتركة بين الشمال والجنوب، بل هو أقصر الطرق لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، إن النظرة المنصفة للأوضاع الاقتصادية الدولية، لا بد أن تخلص إلى استحالة قبول استمرار الاختلالات القائمة في توزيع الثروة بين شعوب الأرض، وانعدام الديمقراطية في اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الدولي، والتذبذب الخطير في كفاءة عمل الأسواق المالية الدولية، والممارسات التجارية المتعسفة ضد مصالح الدول النامية، والسياسات التي تؤدي إلى أزمات مالية متكررة تقضي في أيام معدودات على إنجازات تحققت بعد عقود من التضحيات المضيئة. وفي هذا الصدد، نأسف لأن مؤتمر كانكون لم يستطع التوصل إلى النتائج المرجوة في إتاحة الفرصة الحقيقية - وفقا لما سبق الاتفاق عليه - للدول النامية لكي تستفيد من التوازن في حرية التجارة، حتى لا تصبح تلك الحرية عبئا على جهودها من أجل التقدم والنماء في ظروف صعبة ومعقدة.

وقد رحبت مصر بنتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان مؤتمر قمة الألفية، وطالبت بالتنفيذ الأمين لقراراتها نصا وروحا. ومن هنا، فقد تلقينا بارتياح ما قرره الجمعية العامة في ختام دورتها الأخيرة من

أمن وسلام. وما زال الشعب الفلسطيني يتعرض للاضطهاد والاستفزاز والعدوان، ويرزح تحت احتلال قاس وظالم يولد مشاعر اليأس والإحباط، ويؤدي إلى سلسلة من العنف والعنف المضاد الذي يسقط فيه ضحايا من المدنيين الأبرياء.

وقد آن الأوان لكي يؤكد المجتمع الدولي من جديد دعوته إلى الأطراف بالعودة إلى مائدة المفاوضات لتنفيذ مبادئ الشرعية الدولية، وتحقيق السلام العادل في كل منطقة الشرق الأوسط على أساس الانسحاب الكامل لحدود عام ١٩٦٧، واحترام الحقوق. وقد بذلت مصر، وما زالت تبذل الجهود لتحقيق هذا الهدف في فلسطين والجولان والأراضي اللبنانية المحتلة. وسوف تستمر في ذلك واثقة من أن منطق السلام سوف ينتصر على منطق العدوان، وأن إرادة الشعوب التي تتوق إلى السلام الذي يحقق الأمن ويفتح الباب للتنمية، سوف تفرض نفسها على الذين ما زالوا يلمون بالتوسع والعدوان، فيعرضون مصالح شعوبهم ذاتها للأخطار ويتحملون بذلك مسؤولية ثقيلة.

إن الوضع في العراق يثير القلق الشديد. ولذلك فإننا نؤكد من جديد ضرورة احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق، وخلق الظروف لانسحاب القوات المحتلة في أسرع وقت ممكن، واضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في مساعدة العراقيين على إعادة بناء دولتهم سياسيا واقتصاديا. وتؤكد مصر استعدادها للإسهام في عملية البناء وفقا لاحتياجات الشعب العراقي ورغباته، وبالتعاون مع بقية الدول تحت مظلة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى اليوم الذي تتحقق فيه آمال الشعب العراقي وآمالنا في أن يكون شريكا حرا وفعالا يعمل مع أشقائه العرب على بناء مستقبل أفضل.

وترحب مصر بالاتفاق الأخير بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، الذي يسهم في تمهيد الطريق لتحرك مشترك لبناء مستقبل أفضل لشعب السودان الموحد،

وقد جاءت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) لتمثل نقطة انطلاق جديدة لتغيير وجه الحياة على الأرض الأفريقية وهي مبادرة صاغها الأفارقة بأنفسهم انطلاقاً من رؤيتهم لواقعهم واحتياجاتهم والآمال العريضة للشعوب الأفريقية في غد أفضل، ورغبتهم في أن يكونوا شركاء للعالم في التنمية والتقدم. وتؤكد مصر على ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة الصادرة في العام الماضي بشأن اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كإطار للتنمية فيها، وتدعو إلى ملاءمة البرامج الإنمائية للمنظمات الدولية مع الأولويات التي حددتها المبادرة الأفريقية. كما تحت الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية على تقديم الدعم لتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة وتحقيق أهدافها.

وقد أنشأت الدول الأفريقية الآليات لتنفيذ المبادرة في إطار الاتحاد الأفريقي. والمطلوب من المجتمع الدولي أن يساعد على سد الفجوة التمويلية التي تحول دون تحقيق هدف تخفيض الفقر في أفريقيا من خلال منهج شامل وتوقيتات محددة.

إن إيمان مصر بمركزية دور الأمم المتحدة في عالم اليوم والغد، يجعلها تؤكد الحاجة الماسة لتطوير وزيادة فعالية المنظمة، بما في ذلك تطوير وإصلاح أجهزتها الرئيسية، وأولها الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونحن ندرك أن عملية الإصلاح والتطوير التي نتفق على الحاجة إليها، عملية طويلة متصلة الحلقات، نفذ جزء منها وبقي الكثير المطلوب لإنجازه لتعزيز العمل الدولي الجماعي عن طريق استعادة فعالية الجمعية العامة، وإصلاح آليات عمل مجلس الأمن، وإتاحة المجال كاملاً أمام الدول لتحمل مسؤوليات عضويته. ولذلك، فإننا أيدنا، ونؤيد، المنظور الشامل لعملية إصلاح مجلس الأمن، التي نرى ضرورة استنادها إلى معيارين أساسيين، وهما الالتزام بالمفهوم الشامل للإصلاح، والبعد عن سياسة الخطوات الصغيرة في هذا الاتجاه أو ذلك؛ مع استمرار عمل

تنظيم اجتماع رفيع المستوى عام ٢٠٠٥، لمناقشة تنفيذ نتائج القمم والمؤتمرات الدولية.

إن العولمة، بقدر ما تتيح من أمل في تعاون دولي يستفيد منه الجميع، يمكن أن تنقلب، إذا أسئ استخدامها، إلى محاولة للسيطرة، وزيادة مصادر الخلل وعدم التوازن في هيكل النظام الدولي اقتصادياً وسياسياً. ومن هنا ضرورة اتخاذ إجراءات لزيادة فعالية المؤسسات الدولية ولتحقيق الحكم الرشيد على المستوى الدولي، كما هو مطلوب على المستوى الوطني، وبناء بيئة اقتصادية مؤاتية، واعتماد حزمة متكاملة من الإصلاحات المشمولة بالتمويل الدولي، واحترام الثقافات والحضارات، حتى يكون حوارها وتعاونها مصدراً للخير يعم الجميع، وللتفاهم في العلاقات بين الدول والشعوب.

وإذ تحت مصر الأمم المتحدة على مواصلة جهودها في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، فإننا نود التأكيد على أهمية مراعاة التنوع الثقافي بين المجتمعات، والبحث عن الصيغ التي تؤكد قبول الآخر كشريك والتعامل معه على قدم المساواة، دون محاولة فرض أنماط معينة على الآخرين. كما نود التأكيد على أن هذا التعاون يجب أن ينطلق من فلسفة جديدة تؤمن بوحدة المصير الإنساني في تشابك وتفاعل، بحيث إذ اعتل جزء شكت وتألّت معه كل الأجزاء. ذلك أن آثار ما يقع من مشكلات اقتصادية واجتماعية في دولة أو قارة معينة، لم تعد مقصورة عليها، وإنما تمتد تلك الآثار إلى بقية العالم في إيقاع متسارع.

ويجب أن تضع الأمم المتحدة الأوضاع في القارة الأفريقية ضمن قمة أولوياتها، في ضوء ما تعانيه القارة من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، ومن تفجر للصراعات المسلحة، وتفشي الأوبئة الفتاكة، بينما تستباح ثروات وموارد شعوبها، سواء بصورة مباشرة، أو عن طريق موازين مختلفة للمعاملات التجارية والاقتصادية.

ورفع كفاءتها، حفاظا على مصداقيتها وزيادة فعاليتها. إنه لدعاة للحزن والأسى أن تنعقد هذه الدورة وما زالت تتردد في نفوسنا أصداء الاعتداء الأثيم الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد، والذي أودى بحياة فارس من فرسانها، وهو السيد سيرجيو دي ميلو. فأغتنم هذه الفرصة لأقدم لمعالي الأمين العام وكافة منسوبي الأمانة العامة ولعائلات ضحايا هذا الحادث المفجع خالص التعازي والمواساة، آملا أن لا يؤثر هذا الحادث والحادث الأخير الذي وقع قبل أيام على الجهود الرامية لتعزيز دور الأمم المتحدة من أجل إرساء دعائم الاستقرار والنماء في العراق.

إن ما تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد يمثل - على بشاعته - تحديا يمكن التعامل معه، وتقليص احتمالات حدوثه مستقبلا. غير أن منظمنا تواجه في هذه المرحلة تحديات أكثر خطورة من تلك التي حدثت في بغداد، لكونها تتعلق بأسباب وجودها ومبادئها التي نص عليها ميثاقها.

وإذا كانت مبادئ وأسس ميثاقنا لم يتم الالتزام بها فإن مسؤولية ذلك تقع على كاهلنا نحن الأعضاء، الأمر الذي أثر في كثير من الأحيان على فعاليتها ومصداقيتها. إلا أن قدرتها على الاستمرار في الوجود والأداء، وما قدمته وتقدمه، رغم كل ذلك، من إسهامات جلييلة في مختلف الحقول الإنسانية والثقافية والاجتماعية عبر وكالاتها المتخصصة، كفيل بأن يجعلنا نحرص على بقائها وتقويتها وتقديم ما تحتاج إليه من الدعم والمساندة.

ففي سياق الكلمة الضافية التي تفضل بها معالي الأمين العام في افتتاحية هذه الدورة، أشار بكل وضوح وشفافية إلى التوجه المتزايد نحو العمل المنفرد خارج إطار الشرعية الدولية عند التعامل مع المشاكل الراهنة، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، على اعتبار أن التوسع في اللجوء إلى العمل المنفرد من منطلق حق الدفاع

فريق الجمعية العامة المعني بالموضوع، والذي يظل المحفل الوحيد المتاح لمناقشة هذا الموضوع الحيوي في إطار مفتوح للجميع، يتسم بالشفافية والوضوح، والتزامه بولايته.

إن الأخطار التي تحيط بنا جميعا تحتم علينا أن نلتفت حول المبادئ السامية التي أرساها ميثاق منظمنا. وعلينا أن نترجم إيماننا بها إلى عمل مستمر يتجاوز الأطماع والأحقاد والأوهام والرغبة في التسلسل وفرض الهيمنة، وينطلق من الإيمان بالمساواة بين الشعوب في الحقوق والواجبات، فنحقق بذلك لشعوب الأرض آمالها ونجنبها المخاطر والآلام.

إن الطريق إلى ذلك هو الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، والكف عن محاولة تجاهلها أو الالتفاف حولها أو تطويعها لخدمة أغراض تتنافى مع الميثاق ومع الحق والعدل. وإذا تمسكنا بذلك، فسوف نكون جميعا المنتصرين. ولن تنهزم إلا قوى الشر والعدوان أمام طموحات شعوبنا نحو عالم أكثر أمنا وعدالة للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية):

يطيب لي أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق، سانت لوسيا، بخالص التهنية لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة، معربا عن التقدير لشخصكم، سيدي الرئيس، وعن ثقتي بمقدرتكم على إدارة أعمال هذه الدورة بكل كفاءة وفعالية. كما أود أن أعرب عن التقدير لسلفكم، السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة خلال الدورة المنصرمة، والذي أدار أعمالها بكل حكمة ودراية. ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أحيي معالي الأمين العام للأمم المتحدة، وأن أعبر عن تهنيتي للمملكة العربية السعودية لجهوده ومساعدته الخيرة من أجل استتباب الأمن والسلم الدوليين، والنهوض بدور المنظمة

سد أي ثغرة في أنظمة جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال الشرعية.

إلا أن الجهد الدولي المناوئ للإرهاب، مهما بلغت فعاليته، لن يتمكن من إزالة هذه الظاهرة كلية إذا جرى التعامل معها بمعزل عن جذورها ومسببات نشوئها وانتشارها.

إن القضية الفلسطينية ما زالت تشكل بندا ثابتا في جدول أعمال الجمعية العامة في جميع دوراتها على امتداد العقود الخمسة الماضية، وتمثل عامل عدم استقرار واضطراب مستمر في منطقة الشرق الأوسط، على حساب ما تصبو إليه شعوب المنطقة من السلام والرخاء والتنمية. ولا أراني بحاجة إلى تكرار الحديث عن تفاصيل هذه القضية التي تعرفوها جميعا. غير أن الشيء الذي لا بد من التأكيد عليه مجددا أن إمعان حكومة إسرائيل في ممارساتها الاستفزازية، بما في ذلك إجراءات القمع والتنكيل، ونهج الاغتيال السياسي وسياسة الاستيطان، وبناء الحائط المشؤوم قد ترتب عليها إجهاض جميع المبادرات والمشاريع المطروحة للسلام. بما في ذلك "حارطة الطريق" ناهيك عن مبادرة السلام العربية.

إن أكثر ما أضر بالحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية هو التناقض الذي يظهره مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الدائمون، في التعاطي مع قراراته في هذا الشأن. فقد لاحظنا جميعها أن قراراته تصدر وتبقى حبرا على ورق، لأنه عندما يأتي الوقت لاستصدار القرارات المعنية بتنفيذ تلك القرارات، يجري استخدام حق النقض لعرقلة عملية التنفيذ. ولا نرى سبيلا للخروج من هذه الدوامة إلا أن تتعهد الدول الدائمة العضوية بعدم استخدام حق النقض فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات التي يقصد بها تنفيذ القرارات المتفق عليها مسبقا. وقد يكون هذا الأمر من جملة المسائل التي يتعين أن ينظر فيها فريق الإصلاح الذي اقترح الأمين العام

عن النفس، من شأنه أن يقوض مبدأ الأمن الجماعي الذي استند إليه ميثاقنا وأكدنا عليه في إعلان الألفية الذي صدر عن الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات.

إلا أنه علينا أن نعترف بأن عدم التصدي بفعالية في مواجهة المخاطر والتهديدات، مثل تلك التي صدرت عن نظام صدام حسين، بالحزم والحدية المطلوبين قد أدى إلى خلط الأوراق. وهذا الخلط أتاح لناصر العمل الجماعي والمدافعين عن العمل المنفرد حججا متوازية يستخدمها كل فريق ضد الفريق الآخر. فمن يريد انتقاد سياسة العمل الانفرادي لن يكون من العسير عليه أن يثبت أن مثل هذه السياسة لن تؤدي سوى إلى زيادة المشاكل وتضخمها. وبالمقابل، فإن منتقدي التقاعس في التحرك الجماعي لمواجهة المشاكل التي تهدد الأمن والاستقرار لن يعدموا الحجة ليثبتوا أن مثل هذا التقاعس والتهاون كان وراء انفجار الأزمات الكبرى في تاريخنا المعاصر. فكان من الطبيعي أن يؤدي هذا التباين في الرأي إلى وضع يكون التركيز فيه على الجدال والتنظير بدلا من التوجه مباشرة غلى المشاكل الراهنة واتخاذ ما يلزم حيالها من إجراءات عملية. وهذا بالضبط ما حصل بالنسبة للعراق عشية الحرب.

يشكل الإرهاب الدولي بكل أشكاله وأنواعه تحديا بالغ الخطورة لمنظمتنا والمجتمع الدولي قاطبة، ويستحق منا إدانة شاملة وقاطعة لا تحتمل التأويل أو التبرير. وهذا بالضبط هو موقف بلادي الذي عبرت عنه في مختلف المنابر والأصعدة الدولية.

لقد عانت المملكة العربية السعودية وتعاين من الإرهاب ما جعلها تعلنها حربا لا هوادة فيها عليه، وسنت الأنظمة التي تعاقب مرتكبيه والمحرضين عليه والمتعاطفين معه، وجعلت مادة مكافحة الإرهاب إحدى المواد الأساسية ضمن المناهج الدراسية واتخذت سلسلة من الإجراءات بغية

إن مظاهر انتشار أسلحة الدمار الشامل تمثل إحدى مصادر التوتر والقلق في منطقة الشرق الأوسط، مما يستدعي بذل الجهود لإعلان هذه المنطقة، بما في ذلك منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من هذه الأسلحة.

ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق تفعيل نظام الضمانات ووسائل التفتيش والمراقبة، وجعلها ذات صبغة عالمية، فإننا نرى أهمية وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق، فإننا نطالب جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة إسرائيل، بأن تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانضمام إليها، وإحضار منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية.

إن الأوضاع على الساحة الدولية عادت لتشبه إلى حد كبير ما كانت عليه الأمور إبان حقبة الاستقطاب الدولي، من حيث تفاقم المشاكل وازدياد حدة التوتر وحدث انفصالات مشلة لمهام مجلس الأمن. وبالرغم من دخولنا الألفية الثالثة، ما زلنا نفتقر إلى التصميم اللازم والإرادة السياسية الجماعية الكفيلة بترجمة ما تعاهدنا على الالتزام به. فالسلام والأمن الدوليان ما زالوا في حيز الطموح والآمال بالنسبة لكثير من الدول والشعوب. وتبقى التنمية الشاملة حلما يراود مخيلة الكثيرين وهدفا بعيدا ما زلنا نتطلع إلى بلوغه.

وفي منطقة الشرق الأوسط، حيث تعاني دوله من هذه الظواهر جميعها، نجد في الأفكار التي تضمنتها مبادرة الرئيس جورج بوش بشأن سبل دفع عجلة التنمية في الشرق الأوسط، الكثير من الإيجابيات التي تشكل، في مجملها، نموذجا للتعاون المثمر بين الدول الغنية والمجتمعات النامية.

تكوينه، بغية تفعيل دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا والتحديات الراهنة.

إن شعب العراق يتطلع إلى منظمنا لمساعدته في الخروج من محنة الفوضى وانعدام الأمن المترتبة على سقوط النظام السابق. والمشكلة الأساسية التي يواجهها العراق في الوقت الراهن هي عدم وضوح الرؤية بالنسبة لمستقبله ومصيره، وكونه لا يملك السيطرة على مقدراته، وتتهدهدده مخاطر وضع داخلي غاية في التعقيد وموقع جغرافي دقيق وحساس.

وبالتالي، فإن هناك ضرورة ملحة لوضع جدول زمني واضح يطمئن العراقيين بقرب استعادة سيادتهم واستقلالهم، من خلال تسريع وتيرة النهج السياسي وربطه باستحقاقات محددة، سواء بالنسبة لتدعيم سلطة الحكومة العراقية المؤقتة أو وضع دستور العراق الجديد، تمهيدا لتشكيل حكومة عراقية وطنية شرعية يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات. ومن هذا المنطلق، فإن بلادي تنظر إلى مجلس الحكم الانتقالي كخطوة إيجابية تمهد الطريق لبلوغ هذه الغاية.

وفي الوقت الذي تعلق فيه بلادي أهمية قصوى على دور الأمم المتحدة في الشأن العراقي، فإنها تتمنى لأي مناقشة تجري حول العراق أن يكون التركيز فيها على تحديد احتياجاته، واتخاذ السبل الفعالة للاستجابة لها، وتقدير ما يمكن أن تقدمه الدول المعنية باستقرار العراق من إسهامات في هذا العمل الجليل، على أن يتم ذلك بالسرعة والفعالية اللتين يستدعيهما الوضع العراقي.

إن العراق بلد محوري وهام في منطقتنا، جغرافيا وتاريخيا. ولديه من الثروات البشرية والطبيعية ما يؤهله لاحتلال مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، ولا يحتاج منا أكثر من دفعة لتمكينه من استعادة سيادته واستقراره ونمائه.

سجلات الأمم المتحدة. لقد اضطررنا إلى مجاهدة واقع لم نتصد له في السابق بما يلزم من حزن، ألا وهو هشاشة الوضع الأمني لموظفي الأمم المتحدة في أنحاء العالم كافة. وفي حين أن من الأكيد أن الحماية القانونية لا يمكنها أن تمنع هجوما من قبيل ما وقع في ١٩ آب/أغسطس، علينا رغم كل شيء أن نوفر أجمع حماية ممكنة في هذا المجال. لذا، نرجو أن تتخذ الجمعية العامة ما يلزم من تدابير لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

لقد شكلت العملية التي أفضت إلى تدخل الأمم المتحدة هذه المرة في العراق أزمة كبرى بالنسبة للآليات القائمة المعنية بالأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وأولها وأهمها مجلس الأمن. إن عمل هذه المنظمة مرهون بالإرادة السياسية لأعضائها بل هو يتوقف على هذه الإرادة. والميزة الأساسية للأمم المتحدة تتمثل في كونها توفر الشرعية وفقا للقانون الدولي. وعليها ألا تفقد هذه الميزة الأساسية، ونحن جميعا نواجه تحدي الدفاع عن هذه الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي تشكل جانبا هاما من علة وجودها في عالم اليوم. إن الأزمة التي مرت بها الأمم المتحدة في ما يتعلق بالإجراء المتخذ ضد العراق لن يتم التغلب عليها بمجرد سلوك نهج براغماتي في التعامل مع نتائجه. إننا نرحب بالمناقشات الجارية في مجلس الأمن بشأن أداء الأمم المتحدة دورا أقوى وأهم في العراق. وفي الوقت نفسه، يجب التسليم بأن القانون الدولي ما زال يشكل أساسا لتحركنا في التعامل مع مشاكل السلم والأمن الدوليين وأن سيادة القانون يجب أن تطبق على الصعيدين القطري والدولي.

وليختنشتاين، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى، لا سيما الدول الصغيرة، تولى أعلى أولوية ممكنة لسيادة القانون الدولي - وهذا ينعكس في جملة أمور منها التزامنا بالمحكمة الجنائية الدولية - وكذلك للعلاقات الدولية القائمة على القواعد المنبثقة من المعايير القانونية الدولية. والأمم

وفي المملكة العربية السعودية قدم صاحب السمو الملكي ولي العهد مبادرة هدفها إصلاح الوضع في المنطقة العربية، في جانبه الاقتصادي، وعلى صعيد إصلاحات هيكلية، وتوسيع المشاركة السياسية. وإذا نجحت المنطقة في الاستفادة من هاتين المبادرتين فإن مستقبلها يبشر بالخير.

إن بقاء قضايا مزمنة على جدول أعمال منظمتنا، كالقضية الفلسطينية وقضايا التنمية الشاملة، وبروز قضايا مثل قضية العراق، يحتم علينا أن نسير على طريقين متوازيين: المصدقية في التمسك بمبادئ الميثاق، والجدية في تنفيذ قرارات المنظمة، وأن لا نستبدل الحلول العملية بمجدييات عقيمة لا تسمن ولا تغني من جوع.

إن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات والسعي إلى تجنب أهوال الحروب وتهيئة سبل التعاون الدولي، يجعلنا أكثر إصرارا من أي وقت مضى على تدعيم هذه المنظمة وتكريس دورها البناء، وعلى أن يكون لها دور أكبر في معالجة الأزمات قبل وقوعها عن طريق تطبيق ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية، وليس بأسلوب الحرب الوقائية، لما في ذلك من صيانة للاستقرار، وحفاظا على الأمن والسلام الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بارنست فالش، وزير خارجية إمارة ليختنشتاين.

السيد والسك (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي، بادئ ذي بدء، أن أشيد بالتزام وشجاعة الممثل الخاص للأمين العام، سرجيو فييرا دي ميلو، وسائر موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في الهجوم الذي لم يسبق له مثيل والذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد. إن تاريخ ١٩ آب/أغسطس محفور في وعي المجتمع الدولي وفي

رغم أن العمل المتعلق بإصلاح مجلس الأمن جاء بطيئا وغير مرض بوجه الإجمال، فإنه أسفر عن بعض النتائج الهامة والإيجابية. فقد شرع المجلس أبوابه أمام الأعضاء أجمعين وأخذ ييسر بصورة متزايدة إجراء مناقشات مفتوحة، سواء بشأن المسائل المواضيعية أو سواها من المسائل التي تشغل الأعضاء بوجه عام. وليختنشتاين ترحب بهذا التطور، وقد شاركت في العديد من تلك المناقشات.

بيد أن انفتاح المجلس المتزايد هذا لا يحل مشكلة الخضوع للمساءلة. ففعالية المجلس ومصادقته من شأنهما أن تتعززا كثيرا إذا أرسى المجلس أسس آلية صنع القرار فيه على الحوار مع الدول التي يعمل بالنيابة عنها. ففي الماضي القريب، اتخذ المجلس بعض القرارات المثيرة للجدل وأخرى ذات أثر لم يسبق له مثيل. فبعض التدابير المتخذة في ما يتصل بالجزاءات المالية تمس مباشرة حياة الأفراد ممن ليس لديهم وسيلة لإطلاع المجلس على المظالم الناجمة عن مثل هذه القرارات. ولما كان المجلس يتخذ قراراته بالنيابة عن الأعضاء أجمعين، وبما أن تنفيذ تلك القرارات ملزم للدول الأعضاء كافة، ينبغي أن تتوفر للدول الأعضاء سبل للإعراب عن الشواغل التي قد تساورها بشأن هذه القرارات. وبديهي أن الجمعية العامة هي المحفل الملائم لهذه المناقشات، حيث أنها تشكل الجهاز الرئيسي الوحيد ذا العضوية الشاملة لجميع الدول بين أجهزة المنظمة.

إننا، في كل مرة نقوم فيها بتثقيف عامة الناس بشأن الأمم المتحدة، نصطدم بمسألة الحاجة إلى تفسير أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ليسا صنوين. وإن انشغال المجلس بأكثر المواضيع غليانا وأكثر الأزمات الدولية إحاحا لا يشكل سوى جزء من تفسير هذا الواقع. أما الوجه الآخر الذي لا يجوز لنا أن نواصل تجاهله بعد الآن فيتمثل في كفاح الجمعية العامة المتناقض الحدودى من أجل أن تؤدي دورها الحق وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

المتحدة، بوصفها الهيئة الأساسية لصياغة تلك المعايير واعتمادها، يجب أن تستمر في أداء دورها في الدفاع عنها وتأييدها.

وبديهي أكثر من أي وقت مضى أن مجلس الأمن يواجه تحديا خاصا في هذا الصدد. ولئن كانت المناقشات الجارية في وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية ودوائر التخطيط في أعقاب العمل العسكري الذي اتخذ ضد العراق ركزت بشكل ثابت على موضوع الحاجة إلى إصلاح سريع وفعال لمجلس الأمن، افتقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن حس العجالة هذا، رغم كون الفريق نفسه الهيئة المختصة بالبت في هذا الإصلاح. إننا، بعد مضي عشرة أعوام على مناقشة هذا الموضوع، نقدر مدى الصعوبات المرتبطة به، وهي صعوبات كبيرة بالفعل. لكن هذه الصعوبات لا تشكل تبريرا كافيا لإخفاقنا في حل مسألة يتفق الجميع على كونها عقبة رئيسية تحول دون السير الفعال لعمل المنظمة كلها. لذا، كان مثيرا للاضطراب رؤية الفريق العامل المفتوح العضوية مستمرا في روتينه العادي فيما العالم الذي يفترض في نهاية المطاف أننا نمثله قد دعا إلى إجراء إصلاح فعال وشامل.

إن تشكيل المجلس يعبر بشكل واضح عن واقع جغرافي - سياسي ولى منذ زمن طويل، ولذا فإن توسيعه يظل عنصرا لا غنى عنه في إجراء إصلاح ذي مغزى للمجلس. وفي الوقت عينه، ثمة أيضا حاجة واضحة إلى معالجة مسائل أخرى، من قبيل آليات صنع القرار، لا سيما تنفيذ قرارات مجلس الأمن - سواء اتخذت بموجب الفصل السادس أو الفصل السابع - ومسائل الشرعية. ونأمل أن تسهم مبادرة الأمين العام التي قدمت الأسبوع الفائت في جعل الجهاز الرئيسي الذي يشكل محور اهتمام العالم أكثر فعالية وتمثيلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فتح الله جميل، وزير خارجية جمهورية ملديف.

السيد جميل (ملديف) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم، بالنيابة عن وفد بلدي، عن تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ومما يزيد من سرور وفد بلدي حقاً، أن يرى شخصية موقرة من دولة جزرية صغيرة شقيقة تتأسس الجمعية.

اسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن امتنان وتقدير وفد بلدي البالغين لسلفكم. السيد يان كافان، نائب رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية السابق في الجمهورية التشيكية، على الأسلوب المثالي الذي أدار به أعمال الدورة السابعة والخمسين.

أود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة، بالنيابة عن وفد بلدي، لأعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام، السيد كوفي عنان، لتفانيه وعمله الدؤوب في تعزيز المبادئ النبيلة لهذه المنظمة. وأهنته أيضاً، على وجه الخصوص، على شجاعته وبُعد نظره باقتراحه في الأسبوع الماضي الإصلاحات التي تمس إليها الحاجة في هذه المنظمة. وأتمنى له مخلصاً كل نجاح في تنفيذها.

أود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن مشاعر حزن وفد بلدي وأسفه العميق للخسارة الفادحة التي تكبدها المجتمع الدولي في التفجيرات الإرهابية التي وقعت مؤخراً ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد. وأشيد إشادة خاصة بذكرى الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وسائر موظفي المنظمة الذين ضحوا بأعلى شيء في سبيل قضية الإنسانية.

كان الإرهاب دائماً، ولا يزال، خطراً يُحقد بالجنس البشري بشكل أو بآخر. إلا أننا لم نشهد من قبل

فكياها المثقل بمداول الأعمال، والمناقشات العقيمة، والوثائق المتراكمة، والاعتماد الروتيني للقرارات المتكرر بتغييرات طفيفة جداً أدت مجتمعة إلى إلحاق أثر مدمر بجدوى هذه الهيئة.

لقد أصبحت الجمعية العامة اليوم مشلولة إلى درجة العجز عن التعامل مع القضايا السياسية الحاسمة والتحرك بصورة سريعة ومرنة. ومن الأمثلة المحزنة الدالة على هذا العجز القرار الذي أذنت فيه الجمعية المهجوم الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد. فرغم مشاطرة الجميع شعور الصدمة والهلوع إزاء ذلك المهجوم الآثم، استغرق اتخاذ الجمعية للقرار شهراً كاملاً تقريباً.

إن وضع الجمعية الحالي ييسر بصورة محزنة مهمة الذين يريدون الانتقاص من قدرها. إن رئاسة الجمعية العامة مهمة بالغة الصعوبة، سيدي الرئيس. وإذا ما تسنى لكم أن تخرجوا الجمعية من الإطار الخطابي البحت المتبع في إصلاحها، وإذا ما كان بإمكانكم الشروع في الإصلاح الجذري الذي مست حاجة هذه المنظمة إليه كثيراً، تكونون قد تركتم إرثاً خالداً، وسوف نؤازركم في ذلك.

لقد قيل الكثير عن الأزمة التي وجدت الأمم المتحدة نفسها فيها بعد هذه السنة الصعبة. بيد أن كل أزمة تشكل فرصة، وآمل أن تنكب الجمعية على عملها انطلاقاً من هذه الروح. إن اهتمام عامة الناس بالأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة نادراً ما كان بحجم الاهتمام الذي أبدوه تجاهها على مدى الأشهر الاثني عشر الأخيرة. إن علينا أن نكفل استمرار شعوب العالم في الركون إلى الأمم المتحدة بوصفها المنتدى الذي يجري في إطاره الحفاظ على القواعد المعمول بها، ومواجهة التحديات الجديدة واتخاذ إجراءات فعالة ومسؤولة في إطار جماعي.

لدولنا الجزرية، مقترنة ببعدها عن الأسواق الكبرى، أبرزت جوانب ضعفنا. ومنذ عقد تقريبا، اجتمعنا في بربادوس لنتناول مسائل أوجه الضعف البيئي والتحديات الإنمائية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. إلا أن معالجة أوجه الضعف والتحديات هذه يتطلب شراكة عالمية ذات مغزى، مع تقاسم المسؤولية والالتزامات على أعلى المستويات. ويأمل بلدي أن يوفر مؤتمر بربادوس + ١٠ المقرر عقده في موريشيوس في العام القادم، قوة دفع للمجتمع الدولي لتحديد التزاماته بالأعمال الملموسة التي قطعها على نفسه في بربادوس منذ ١٠ سنوات.

إن عولمة الاقتصاد العالمي وتحرير النظام التجاري المتعدد الأطراف ما زالا يهملشان البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. ومع سقوط الحواجز الجمركية، تسقط كذلك قدرة البلدان النامية على المنافسة الفعالة في السوق المفتوحة. لقد قُضي على الآمال في كانبون مؤخرا، حيث ثبت أن المؤتمر محيب للآمال، بتركه البلدان النامية تحقيقها المشاكل.

لا يزال الفقر المدقع والمرض قائمين في العالم النامي على مستوى يتحدى الفهم، بينما لا تزال الأمراض المهلكة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل متفشية. وفرص التنمية لأقل البلدان نموا تبدو واهنة. لذلك، أدعو إلى المساواة في التعامل بين كل البلدان، مع منح معاملة تفضيلية للاقتصادات الضعيفة، وعلى وجه الخصوص الاقتصادات ذات القواعد الضيقة مثل اقتصاد بلدي التي تجد من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الاحتفاظ بنصيبها في السوق العالمية.

يعتقد وفد بلدي أن الالتزام الأكبر بتنفيذ برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نموا شرط ضروري إذا ما كان لنا أن نوقف ونعكس اتجاه الحالة المتدهورة لأقل البلدان نموا. وبينما أعرب عن تقديري لاستعداد مجتمع

إطلاقا، أعمال إرهاب منظمة ومتواترة ومهلكة إلى هذا الحد، مهددة السلم والأمن الدوليين في مجموعهما. وتفجيرات بغداد وفورات العنف الأخرى في كل مكان في العالم تُذكرنا بأسى بأن تهديدات خطيرة للسلم والأمن العالميين لا تزال باقية، تقوض المبادئ النبيلة التي ساهمت حتى الآن في بقاء النظام العالمي وفي استدامة القيم التي نتمسك بها. لقد جرى القيام بالكثير، إلا أن استمرار تلك الأعمال التي تستحق الشجب يدل على فشلنا في مواجهة الأسباب الأساسية لتلك التهديدات. ومن الضروري الإسراع باتخاذ قرارات جسورة لمواجهتها.

منذ وقع بلدي ضحية لاعتداء إرهابي وحشي في ١٩٨٨، حاولنا، في مناسبات عديدة، أن نؤكد للجمعية التهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي المتزايد للدول الصغرى. وبعد عقد ونصف العقد، أصبح تهديد الإرهاب يطالنا جميعا، بصرف النظر عن حجمنا المادي، أو قوتنا الاقتصادية، أو قوتنا السياسية، أو قدرتنا العسكرية. والخطر أكبر بالنسبة لبعض البلدان الصغيرة، حيث يمكن أن يشكل أي انقراض إرهابي تهديدا كبيرا حتى لسيادتها واستقلالها. لذلك، دعوني أؤكد أهمية تقديم الدعم والمساعدة إلى الدول الصغيرة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وفي تعزيز قدراتها المؤسسية في هذا المجال الهام.

ينبغي لنا جميعا أن نعترف بأن الذي يقرر قوة واستقرار النظام الأمني الدولي أو أي نظام سياسي ليس قوة أقوى أعضائه وإنما أضعف أعضائه.

مع ذلك، ستواصل ملديف دعم الحرب ضد الإرهاب الدولي إسهاما منها في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن المعوقات الهيكلية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف، عديدة. والخواص الجيوفيزيائية

أنه ما لم يجر التصدي لمواطني الضعف هذه ولهذه التكاليف على نحو عملي ومجدٍ فلن يتم الوفاء بالشروط التي تبرر هذا الإخراج على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦، ولا سيما سلاسة الانتقال. ومن بواعث القلق لدينا أنه ما لم تعالج هذه المسائل على نحو ملائم، فسوف يلغى خروجنا ما أحرزناه من تقدم حتى الآن.

ومع أن معايير الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً والخروج منها تستعرض وتنقح بانتظام، فإنها ما زالت لا تشمل نطاق العوائق الهيكلية وغير الهيكلية بأكمله. ويسرنا أن اللجنة تواصل عملها في تهذيب هذه المعايير. ونرى أيضاً أنه من بين المعايير الثلاثة للإخراج من القائمة، يجب أن يكون المعيار المرتبط بمؤشر الضعف الاقتصادي شرطاً واجباً إذا أردنا أن نكفل عدم انتكاس البلدان إلى فئة أدنى من حيث التنمية بعد يوم التخريج المحتوم.

وتسلط النبذة التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن ملديف الضوء كذلك على عدد من الظروف التي لا تشملها هذه المعايير. إذ تشير هذه النبذة بوضوح شديد إلى أن الإخراج من القائمة سينتج عنه عبء ديون لا يمكن احتماله، حتى في حالة حدوث نمو مستمر. وقد انحدر معدل نمونا الاقتصادي بشكل كبير منذ عام ١٩٩٧، ولذا فإن إخراجنا في الوقت الحالي يرقى إلى مستوى تلقي صدمة خارجية خطيرة. وهذه بالضبط هي الحالة التي نبذل محاولة يائسة لتحاشي الوقوع فيها.

ووفقاً للقرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ المعقودة في جنيف، سوف ينظر المجلس قريباً في مسألة إخراج ملديف من تصنيفها ضمن مركز أقل البلدان نمواً. ونرجو مخلصين أن نتلقى الدعم والتعاون الضروريين من جميع البلدان بهدف اتخاذ قرار شامل يتصدى لمسألة الخروج على نحو كلي ويتطلب آلية ملائمة لكفالة الانتقال السلس.

المناخين لمساعدة تلك البلدان على التعجيل بنموها وإدامة تنميتها ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب عليّ القول إن تعهدات مونتيري لا تزال بعيدة عن التحقيق.

كما أن الأهداف العاجلة لبرنامج عمل بروكسل لوقف وعكس اتجاه التهميش الاجتماعي - الاقتصادي المستمر لأقل البلدان نمواً، ولتحسين مشاركتها في التجارة الدولية ونصيبها في الاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية الأخرى، ستظل مجرد حلم إذا لم تزد المساعدة الإنمائية الرسمية ولم تتعزز المساعدة الإنمائية الدولية.

وكما ذكرت في مناسبات عديدة، فإن ملديف ليست مجرد دولة جزرية، لها دولة مكونة من جزر كثيرة متفرقة تغطي ٩٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من المحيط. وجزرنا فقيرة الموارد. وظروف التربة الملحية لا تسمح بمعظم الإنتاج الزراعي. وتكاليف النقل والمواصلات باهظة. إن نطاق التنوع الاقتصادي محدود للغاية. ولهذا السبب ناشدنا المجتمع الدولي أن يمعن النظر في حالتنا الفعلية قبل أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة إخراجنا من فئة أقل البلدان نمواً.

وكما أكدت في بياني أمام الجمعية في العام الماضي، يمكن أن يترتب على مواطني الضعف الهيكلي في اقتصادنا آثار وخيمة على تنمية بلدي في حالة حرمانه من المعاملة التفضيلية في الوصول للأسواق ومن رأس المال المقدم بشروط تساهلية الذي ما يرح يعتمد عليه بدرجة حيوية.

وقد سلمت لجنة السياسات الإنمائية تسليماً كاملاً بالظروف الخاصة للبلدان الصغيرة مثل ملديف التي تتسم بمشاشة البيئة والضعف الاقتصادي. كما سلطت اللجنة الضوء على مر السنين على مواطني الضعف المذكورة والتكاليف القاسية التي ستضطر لتحملها البلدان الجزرية الصغيرة النامية في حالة إخراجها من هذا التصنيف. ونرى

يمكن أن تؤدي إلى تسوية هذه المسائل إذا ما اتحد الهدف وأخذ بروح التكامل.

ولا تزال ضرورة إصلاح الأمم المتحدة كما أكد الأمين العام، في المقام الأول من الأهمية تمكينها من مواجهة التحديات التي يشكلها عالمنا المتغير. ولدينا اقتناع بأن الأمم المتحدة، بعضويتها العالمية، ليست الهيئة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين وصونهما فحسب، بل إنها أيضاً هيئة فريدة من نوعها، قادرة على تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم أفضل يظله الأمن للبشرية. ومن ثم لا ينبغي لنا مطلقاً أن نسمح بتهميش الأمم المتحدة أو تحويلها عن دورها أو عن مبادئ الميثاق. ولا تزال ملديف على التزامها بتعزيز دور الأمم المتحدة وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية، وسوف تبذل قصارى وسعها للإسهام فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد محمد ولد طلبية، وزير الخارجية والتعاون في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

السيد ولد طلبية (موريتانيا): يطيب لي باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن أهنيكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ونحن واثقون من أن تجربتكم الغنية وخبرتكم العالية ضمان لنجاح أعمال دورتنا الراهنة.

ويطيب كذلك لي أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم السيد يان كافان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية التشيكية الذي أدار أعمال الدورة السابقة بمجدارة واقتدار.

وأود كذلك أن أتوجه بتهانينا الحارة للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان ولجميع معاونيه على ما بذلوه من جهود في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة لمنظمتنا.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للدعوة التي وجهتها لجنة السياسات الإنمائية لعقد اجتماع لفريق خبراء من أجل تناول مسألة سلاسة الانتقال. كما نتوقع أن يؤدي الاجتماع الدولي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في موريشيوس العام المقبل إلى وضع توصيات لتوجيه السياسات فيما يتعلق بإخراج الدول الجزرية الصغيرة النامية من هذا التصنيف.

وبعد أن ظهر بصيص من الأمل في إحياء عملية سلام الشرق الأوسط، ها نحن نشهد من جديد تدهورا غير مسبوق في الحالة في فلسطين والشرق الأوسط. ونحن ندين بقوة التحرك الإسرائيلي لإبعاد الرئيس ياسر عرفات من الأراضي الفلسطينية، فضلا عن استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وقد دعمنا بانتظام كفاح الشعب الفلسطيني العادل لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وندعو أعضاء اللجنة الرباعية، وبخاصة الولايات المتحدة، إلى كفالة تنفيذ خارطة الطريق من أجل تحقيق السلام. ومع أننا نعتقد بإخلاص أن للأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في عملية السلام، فإننا مقتنعون أيضا بأنه يلزم للولايات المتحدة أن تبقى مشتركة، كما هي حاليا، بروح من الإخلاص، في البحث عن سلام عادل ودائم وباق في المنطقة.

وينبغي أن يحتفظ المجتمع الدولي بالأولوية العالية التي يوليها لجهود نزع السلاح ومراقبة التسليح، بدون التمييز بين الدول أو المناطق، وذلك بهدف جعل العالم مكاناً أكثر سلماً. ويجب أن يعزز المجتمع الدولي إنفاذ نظام عدم الانتشار وتحسينه. وفي هذا السياق، نرى ألا تكون الأمم المتحدة في مركز العملية المتعددة الأطراف فحسب، بل يجب أن تظل هي الجهة الفاعلة الرئيسية في معالجة المسائل العالمية الهامة. ونرى أن النهج الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف

يبدو جليا أن استتباب الأمن والاستقرار في العالم يستدعي دورا متزايدا لمنظمة الأمم المتحدة وقوة إضافية للشرعية الدولية.

وفي هذا الإطار، سجلت بلادي بارتياح قبول السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لخطّة خارطة الطريق المقدمة من طرف اللجنة الرباعية، والتي تتيح فرصة جديدة لإحلال السلام العادل والدائم في المنطقة ولصالح كافة شعوبها، مع ضمان استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، طبقا لمرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨). وتؤكد بلادي على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، والعودة الفورية إلى المفاوضات - السبيل الوحيد لإحلال الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

وبخصوص الحالة في العراق، فإننا نرحب بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة الجديدة، مؤكداين حرصنا على استقلال هذا البلد الشقيق وعلى سيادته وسلامة شعبه ووحدة أراضيه.

وفيما يخص الصحراء الغربية، فإن موريتانيا تدعم المساعي التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر لإيجاد حل نهائي يضمن الاستقرار في المنطقة ويحظى بموافقة جميع الأطراف.

وحول تطورات أزمة لوكيربي، نعرب عن ارتياحنا لتوصل الجماهيرية العربية الليبية إلى حل مع الأطراف المعنية، وكذلك عن ارتياحنا لقرار مجلس الأمن برفع الجزاءات عن ليبيا.

وعلى مستوى قارتنا الأفريقية نحي إقامة مؤسسات الاتحاد الأفريقي وهيئاته التي من شأنها أن تسهم في تسوية

وأشيد هنا بالنشاطات الهامة التي تمت خلال الدورة المنصرمة، ومنها اجتماع لجنة التنمية المستدامة بنيويورك حول الأولويات والإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ توصيات مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، ولتنفيذ قرارات مؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية الراهنة، ثم السعي إلى تسهيل حصول الدول الفقيرة على الأدوية النوعية ضد الأمراض البوائية

إن اغتيال السيد سير جيودى ميلو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق مع مجموعة من حيرة معاونيه قد هز ضمائرنا في الأعماق.

وإن تنامي ظاهرة الإرهاب وما انجر عنها من إثارة للرعب ومن قتل ودمار، أمر يفرض على المجموعة الدولية مزيدا من التشاور والتعاون والتنسيق ومن مضاعفة الجهود في سبيل مواجهة هذه المخاطر التي تهدد البشرية جمعاء.

إن تحقيق أهداف التنمية والأمن والاستقرار يظل مرهونا بالمعالجة الفعالة للتطرف ومشكلة الإرهاب. وإن بلدي، إذ يؤكد التزامه بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ليجدد إدانته المطلقة وشجبه القوي للعنف والإرهاب بجميع أشكاله، ويؤكد دعمه لكل الجهود والمبادرات الجهوية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ولما كانت الصبغة الشمولية سمة بارزة لظاهرة الإرهاب، فإن محاربتها يجب أن تكون شمولية كذلك. ويجب أن تستند إلى عمق فكري وثقافي يقوم على التكامل بين حضارات الأمم، وعلى رفض الصدام والتنافر بين الثقافات.

ولا يمكن أن نتجاهل تأثير التفاوت المحف في مستويات النمو بين الدول الغنية والدول الفقيرة باعتبار أن الفقر والتخلف الاجتماعي والعلمي والتكنولوجي من أهم أسباب التوتر وعوامل تغذية العنف والتطرف.

ويجري تنفيذ هذا البرنامج وفق مقاربة تشاركية تعطي للسكان المعنيين ومنظمات المجتمع المدني دورا هاما في الإشراف والمتابعة. وقد تعبأت كافة القوى الحية في المجتمع داخل هذا البرنامج الذي أدرك المواطن مغزاة وأهميته القصى.

لقد اختارت بلادنا هذا التوجه الاستراتيجي إدراكا منها لأن كرامة الإنسان وحرية، وأن المساواة والعدالة الاجتماعية وأن ترسيخ القيم الإنسانية الفاضلة، وصيانة الأمن والسلام والسلم الاجتماعي في العالم، وأن التنمية الشاملة العادلة والمتوازنة، كلها أهداف سامية لا يتأتى بلوغها ولا يمكن حمايتها ما لم يتم القضاء التام على الجهل والأمية وعلى التخلف الثقافي والفكري.

ومن ضمن المحاور الهامة لهذه الاستراتيجية، حماية حقوق المرأة وتكثيف مشاركتها بوصفها عنصرا فاعلا في كافة أوجه الحياة الوطنية؛ وكذلك تنمية الطفولة ورعاية حقوق الأطفال وحمايتهم. وقد تم في هذا السياق سن التشريعات وإصدار النصوص المناسبة، وتم توجيه السياسة التنموية وفق هذه الأولويات، مما ساهم في تسريع وتيرة تطور مؤشرات النمو البشري والاجتماعي.

لقد تم إدخال إصلاحات عميقة مكنت من تحرير المبادرات الخاصة وخلق جو ملائم للاستثمار.

وبفضل ذلك، ورغم تأثيرات المحيط الاقتصادي الدولي، مكنت الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر من تغيير مستوى ونمط حياة السكان عبر تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والماء والطاقة والمواصلات.

وقد تحقق ذلك بفضل الأمن والاستقرار في ظل نظام ديمقراطي تعددي قضى على مظاهر الإقصاء، وأتاح المشاركة الفعلية للمواطن، ووفر الحريات الفردية والجماعية كاملة، ومنح عناية خاصة لرعاية وتطوير حقوق الإنسان.

التراعات وتلبية طموحات شعوب أفريقيا في النمو والتقدم. كما نشيد بخطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التي تسعى إلى تعزيز التعاون الإقليمي لبلوغ الاندماج الاقتصادي في أفريقيا. ونشيد بالدعم الذي تلقت هذه المبادرة من لدن الشركاء في التنمية.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تسير بخطى ثابتة، بقيادة رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع، على طريق التقدم والنماء، وفق رؤية شاملة متكاملة منبثقة عن مشروع مجتمعي يبلي الطموحات الوطنية، ويفتح آفاقا حقيقية أمام الترقية الاجتماعية وأمام العصرية والحداثة والانفتاح في ظل دولة القانون والعدل والمساواة.

وتعتمد الاستراتيجية المتبعة في هذا النطاق على محاربة الجهل والأمية وعلى تعميم العلوم والمعارف عن طريق ترقية الكتاب والمطالعة، وذلك ضمن برنامج وطني ضخم هو برنامج "المعرفة للجميع" الذي رسمه فخامة رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع وخصص له، على مدى السنوات الأخيرة 3 في المائة سنويا من ميزانية الدولة.

وهذا البرنامج الرائد الذي يُعد من أروع المشروعات الحضارية في العالم، يشمل في مرحلته الأولى إنجاز 1000 مكتبة في المواقع الرئيسية للتجمع السكاني وخصوصا في المناطق الريفية، وتزويدها بالكتب والمراجع المتعلقة بمختلف مناحي الحياة المهنية والثقافية والاجتماعية.

وتعمل هذه الشبكة الهامة من المؤسسات الثقافية على ترسيخ روح المطالعة لدى كافة شرائح المجتمع من مختلف فئات الأعمار. كما تساهم في بث الوعي وتطوير العقبات، ومحاربة الأمية بصنوفها المختلفة، الأبجدية والوظيفية والحضارية، لدعم وتكملة الجهود التي تقوم بها الأجهزة المختصة في هذا المجال.

القديمة) لإلغاء هذا الخط الذي يشكل حدودا فاصلة بين الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإسرائيل.

اتخذت إسرائيل من الاتفاقات المعقودة فرصة لبناء مزيد من المستوطنات حتى بلغت أكثر من ١٨٧ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشهدت المدينة المقدسة، القدس، حملة تهويد واسعة بهدف تنفيذ مشروع القدس الكبرى، شملت زيادة عدد المستوطنين داخل الأحياء الفلسطينية، وقامت بمصادرة الأرض وبناء غلاف القدس الذي يحجبها عن المناطق الأخرى المجاورة. وقام المستوطنون بالاستيلاء على منازل الفلسطينيين في العديد من الأحياء الفلسطينية في القدس.

صادرت إسرائيل ٧٠ كيلو مترا من الأرض لبناء الطرق الالتفافية في الضفة، بحجة إعادة الانتشار، وبذلك دشنت إسرائيل المراحل الأولى من خطة إقامة الكاتونات التي أعدها شارون قبل زمن طويل لعزل المدن والقرى الفلسطينية من خلال المستوطنات والشوارع التابعة لها، أي الطرق الالتفافية، ولمنع أي تواصل جغرافي بين التجمعات السكانية الفلسطينية.

إن إقامة الجدار الفاصل تأتي في سياق السياسة الإسرائيلية الهادفة لفرض الأمر الواقع، واستغلال الظروف الأمنية لتحقيق أهداف معينة لإقامة مجموعة من المعازل، وعزل القرى الفلسطينية عن محيطها، وفصلها عن مدينة القدس. وهكذا فإن جدار الفصل قد عزل وطوق بلدي العيزرية وأبو ديس من كل الاتجاهات، ويتم الدخول والخروج منهما من خلال الحواجز العسكرية الإسرائيلية.

ومن فمك ندينك يا إسرائيل. تقول جريدة هآرتس، في عددها الصادر في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣:

”إن الأطفال الفلسطينيين الذين يشكلون الجيل القادم، يتعرعون في ظروف أصعب ممن

يعكس ميثاق منظمة الأمم المتحدة التطلعات المشتركة لشعوب العالم في بلوغ أهدافها الحيوية، وخصوصا ضمان السلم والأمن في العالم. ولعل التطورات الهائلة في الساحة الدولية تفرض مراجعة التنظيم الهيكلي للمنظمة بغية ملاءمتها مع الأوضاع المتجددة والأهداف المتوخاة. ومن الوارد في هذا النطاق إعادة النظر في التمثيل داخل مجلس الأمن الدولي.

ونأمل أن تتضافر جهود المجموعة الدولية لتعزيز التضامن العالمي ولبناء نظام عالمي جديد يرتكز على الحق والعدل، ويصون الأمن والسلم، ويضمن الحياة الكريمة للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد فاروق القدومي رئيس الوفد المراقب لفلسطين.

السيد القدومي (فلسطين): يطيب لي أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس جوليان روبرت هنت، على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأنكم ستديرون مناقشات هذه الدورة بكفاءة عالية لما تتحلون به من قدرة مميزة وحنكة، كما نشيد بسلفكم السيد يان كافان رئيس الجمعية في دورتها السابعة والخمسين على حسن إدارته لأعمال تلك الدورة.

ونود، في هذا الصدد، أن نعرب عن تقديرنا للجهود المثابرة للأمين العام كوفي عنان، وتمسكه بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بهدف ترسيخ الأمن والسلام الدوليين.

بدأت إسرائيل برسم الحدود من جانب واحد منذ أعوام الثمانينات في مشروع النجوم السبع، المشروع الذي بدأه شارون عندما كان وزيرا للإسكان، ويعني بناء مستوطنات إسرائيلية على طول الخط الأخضر (حدود الهدنة

الآن، باستثناء تكرار الموقف القديم بأن احتمال التوصل للاتفاق ليس قائما، طالما بقي عرفات موجودا، ولم تقم السلطة بصورة عملية بتفكيك التنظيمات الإرهابية. هذه الشروط من دون إحداث تغيير شديد في المناخ العام الذي يجري فيه الصراع.

ثم تقول الصحيفة:

”لقد يئس العالم منا ورفع يده محبطا، لا يعزون بقتلانا ولا يشجبون، حتى ولا يتصلون“.

قبل إعلان خارطة الطريق طلب من السلطة الفلسطينية إجراء إصلاحات معينة، كوضع مسودة دستور، واستحداث منصب رئيس وزراء، ونقل سلطات معينة من رئيس دولة فلسطين ورئيس السلطة الوطنية إلى رئيس الوزراء. وقدم الرئيس ياسر عرفات تسهيلات حمة ليساعد الحكومة الفلسطينية في تأدية واجباتها.

حاولت حكومة إسرائيل مرارا تعطيل إعلان خارطة الطريق متذرة بحجج متعددة، كإجراء انتخابات إسرائيلية في أول العام، ثم تشكيل الوزارة، ثم انتظار قيام الحرب على العراق، ولما قبلتها على مضض، قدمت أربعة عشر تحفظا عليها.

وفي قمة شرم الشيخ وقمة العقبة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فإن ممثل القيادة الفلسطينية آنذاك، رئيس الوزراء السيد محمود عباس، تعهد بتنفيذ خطة خارطة الطريق، والتزم بالتعهدات المطلوبة أمام الرئيس بوش والملك عبد الله وملك البحرين والرئيس مبارك. وأعلن التزام السلطة الفلسطينية بوقف إطلاق النار، وبالاعتراف بإسرائيل في حدود آمنة. ولكن شارون رفض أن يعلن في كلمته التزام إسرائيل حسب نصوص خارطة الطريق برؤية الدولتين - وقيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، كما عبر

سبقوهم، ولا يشاهدون إلا وجه إسرائيل القبيح، ولذلك سيكونون مشبعين برغبة الانتقام والكراهية العمياء“.

وكتبت نفس الصحيفة:

”إسرائيل تلقي اللائمة على عرفات بعد أن أجبرته على الفوز برئاسة السلطة ديمقراطيا من خلال اتفاق أوسلو، متجاهلة أن عليها أن تسهم بنصيبها أولا في حسم الصراع على أساس التنازل عن المناطق المحتلة“.

ثم تقول:

”هل يمكن لإسرائيل تجاهل الحقيقة المؤسفة الكامنة في أن الاتحاد الأوروبي كان من ضمن الأغلبية المؤيدة لقرار الجمعية العامة؟ إن الهزيمة الدبلوماسية التي منيت بها إسرائيل في الأمم المتحدة هي ثمن لم يكن له داع دفعته بسبب قرار حكومتها الأحق الذي لم يتجاوز كونه إعلان نوايا.“

”إن التطلع لإزاحة عرفات عن مسرح الأحداث هو التجسيد الصارخ جدا للميل الإسرائيلي للتهرب من المسؤولية وإلقاء اللائمة على تطورات خيالية تحدث في الجانب الفلسطيني. وبدلا من أن تقوم إسرائيل بما يتوجب عليها لتهدئة الصراع نرى أنها تتذرع بخطط عمل للجانب الخصم وتطالبه بتطبيقها، وإذا لم يلب توقعاتها تتوصل مرة أخرى بأنه لا يوجد من يمكن التفاوض معه في الجانب الآخر“.

على إسرائيل أولا أن تسهم بنصيبها في تسوية النزاع - أي أن تبذل كل ما في وسعها لتريده. هناك اقتراح فلسطيني - كما تقول هارترس - بوقف إطلاق النار. الحكومة الإسرائيلية رفضت الاستجابة لهذا العرض حتى

واقية استطاعت من خلالها إسرائيل أن تطبق في الضفة الغربية احتلالاً فاحشاً. إذ أنها تسيطر على المناطق عسكرياً وبالمجان، من دون أن تتحمل المسؤولية عن حياة الناس. إن محاربة الإرهاب مهمة شاقة. ولكننا لا نرى أحداً يهتم بالبحث عن جذور الإرهاب وأسبابه ودواعيه.

ولا أحد يهتم بالعزلة الدولية التي تعاني منها إسرائيل بممارستها إرهاب الدولة. أما أزمة إسرائيل الاقتصادية الخانقة، فكأنها مسألة نازلة من السماء وقدر محتوم. وإن لم يكن بد من إيجاد متهم ومذنب، فالعرب والمقاومة هم السبب.

كانت هناك فرصة للولايات المتحدة لتحتضن كل شعوب العالم، ليس من خلال تعاطفها مع الشعب الأمريكي فحسب، ولكن من خلال توحيد جهودها لمكافحة الإرهاب، من خلال برنامج تضعه الأمم المتحدة وتنفذه بعقلانية وتروياً بعيداً عن استخدام المدافع والطائرات وحشد الجيوش الجرارة لتدمير نظام مكروه كههدف معلن. الحقيقة إن الهدف من هذا كله كان تحقيق المطامع الاقتصادية والسياسية المعروفة. هذا ما أثار العالم ضد هذا النهج العسكري فجعله يقف متفرجاً ليرى نتائج استخدام القوة في غير موقعها.

تؤكد الإدارة الأمريكية حرصها على تنفيذ خارطة الطريق وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ولكنها مع الأسف لم تحاول التعامل مع الأزمة بالفاعلية والجهد المطلوبين بصفتها راعية للسلام. فلا يكفي مجرد التأكيد على رؤية الرئيس بوش وتمسك الإدارة بها، وهي في نفس الوقت تكيل بمكيالين في نهجها السياسي. إنها تستمر في توجيه اللوم والتحذيرات للسلطة الفلسطينية وحثها على مكافحة المقاومة التي لا يرون فيها إلا أنها إرهاباً ضد الاحتلال الإسرائيلي، مع أن جميع الشرائع الدولية تؤكد حق الشعوب المستعمرة

عن ذلك الرئيس بوش. ولم يقبل شارون بالوقف الفوري للعنف ضد الفلسطينيين، وكل ما قاله كلمات حول دولة فلسطين، متجاهلاً ذكر "المستقلة والقابلة للحياة وذات السيادة"، كما أنه لم يعلن الوقف الفوري لأعمال العنف.

وبالرغم من ذلك، سيدي الرئيس، أعلنت السلطة الفلسطينية مع سائر فصائل المقاومة في السادس والعشرين من شهر حزيران/يونيه وقف إطلاق النار من خلال هدنة لمدة ثلاثة أشهر. ومع الأسف، استمرت إسرائيل في ممارساتها الإرهابية. واغتال جيش الاحتلال الإسرائيلي ٨٦ مواطناً فلسطينياً. ولكي تدمر الهدنة المعلنة، قامت باغتيال القادة السياسيين لفصائل المقاومة. حينها عادت الأوضاع إلى حالة من التوتر والاشتباك بعد ما يزيد عن شهر من إعلان الهدنة.

تقول التقارير الدولية إن أغلبية الفلسطينيين في المناطق المحتلة أصبحوا يعتمدون على التبرعات الغذائية بدرجة معينة. وقد أشار البنك الدولي في شهر أيار/مايو هذا العام، إلى أن حجم التبرعات الدولية للمناطق الفلسطينية أصبح كبيراً. فمنذ الانتفاضة الفلسطينية، أسهمت الجهات الخارجية بأكثر من مليار دولار في ميزانية السلطة الفلسطينية، فوفرت بذلك مصدر رزق لنصف مليون عائلة من عائلات موظفي السلطة. هذه التبرعات من العالم الخارجي حالت دون حدوث كارثة إنسانية. ولم يكن أمام المانحين الذين يأملون في إنجاز المصالحة، إلا أن يقدموا هذه التبرعات، لأن شبكة الخدمات داخل مناطق السلطة الفلسطينية قد انهضت وتدهورت الأوضاع المعيشية للمواطنين الفلسطينيين. ليس غريباً أن ينجح الفلسطينيون في الحفاظ على بقائهم بسبب المساعدات الدولية.

ولكن الربح الصافي من هذا السخاء الدولي سقط في جيب العدو الإسرائيلي. وتحول هذا الدعم الدولي إلى شبكة

والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠. وأن يقوم مجلس الأمن بتبني خارطة الطريق والعمل على تنفيذها من خلال اللجنة الرباعية، ثم رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني ورئيسه المنتخب، الأخ ياسر عرفات. لا بد للولايات المتحدة أن تبدي التعاون الفعال لتسهيل مهمة اللجنة الرباعية وتحذير إسرائيل من عرقلة مهمة اللجنة الرباعية. إن نشر قوة مراقبة دولية في الأماكن التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية كحاجز بين الطرفين، يسهل تنفيذ خارطة الطريق ويسهل للسلطة الفلسطينية مهمة الحفاظ على أمن المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية، وستلقى التعاون الكامل من المواطنين الفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة. أشكر الممثلين على مستوى حضورهم العالي جدا، وأطلع إلى أن أراهم ظهر اليوم الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٣٠.

والمتخلة في الدفاع عن أوطانها بشتى الوسائل. وتتغاضى الإدارة الأمريكية عن الممارسات الإسرائيلية اليومية الإرهابية، وعن عدم تنفيذ التزاماتها الواردة في خارطة الطريق. إن سلبيات الدور الأمريكي تنعكس على المسيرة السلمية فتعيقها وتجعل نجاحها أمرا صعبا، مثل الإصرار على عدم التعامل مع الرئيس عرفات، الرئيس الشرعي المنتخب للفلسطينيين، لأنه الزعيم الوحيد الذي يتصف بالمرونة المطلوبة في عملية السلام، وقناعته بقضية السلام. وقد حظي نتيجة لذلك بجائزة نوبل للسلام مع السيد إسحاق رابين، الذي اغتالته الأيدي القذرة في إسرائيل لتحويل دون استمرار عملية السلام، بإثارة القلق والشكوك بين المواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أما الجانب العربي، فقد وافق على مبادرة سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز بإقامة سلام شامل مع إسرائيل بعد انسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة. وقد حملها سمو الأمير معه إلى واشنطن في لقائه التاريخي مع الرئيس بوش في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢. فكانت إحدى القواعد المرجعية الأساسية المتفق عليها لخريطة الطريق مع قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام.

وفي الختام، إن إسرائيل لا ترى في السلام هدفا. وستبقى كذلك ما دامت تلقى كل أشكال الدعم من دول عظمى لها مصالح استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، تحاول تأمينها والحفاظ عليها بخيارها العسكري وخارج إطار الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

لقد حاصرت إسرائيل الشعب الفلسطيني، وشلت أجهزة السلطة الفلسطينية عن العمل. وتولى الجيش الإسرائيلي مسؤولية الأمن بالبطش والاعتقال والتدمير. المطلوب أولا، وقبل كل شيء، انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة إلى المواقع التي انطلقت منها قبل الثامن